

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9421

الأربعاء، 20 أيلول/سبتمبر 2023، الساعة 15/30

نيويورك

الرئيس	السيد رامبا/السيد خوجة (ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيدة زابولوتسكايا
	إكوادور السيد مونزالفو سوسا
	الإمارات العربية المتحدة السيد شرف
	البرازيل السيد سينشال دي غوفريديو الابن
	سويسرا السيدة شاندا
	الصين السيد نيو شيوتشيان
	غابون السيدة بيتو ندوجومبوي
	غانا السيد نياركو
	فرنسا السيد أولميدو
	مالطة السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد إيكيرسلي
	موزامبيق السيد إيراتشاندي غوفيا
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ميلارد
	اليابان السيد هاماموتو

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

التمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة من خلال تعددية الأطراف الفعالة: صون سلام وأمن

أوكرانيا

رسالة مؤرخة 6 أيلول/سبتمبر 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألبانيا لدى

الأمم المتحدة (S/2023/653)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-27317 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة 15/35.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بجميع الرؤساء والوزراء والممثلين الآخرين الرفيعي المستوى الحاضرين هنا في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

أود تنكير جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق حتى يتمكن المجلس من القيام بعمله على وجه السرعة. الأضواء الواضحة المثبتة على أطواق الميكروفونات ستنبه المتكلمين لكي يختتموا ملاحظاتهم بعد أربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد أالر كاريس، رئيس جمهورية إستونيا.

الرئيس كاريس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم، التي لا تكتسي أهمية بالنسبة لأوكرانيا فحسب، بل لنا جميعاً نحن الذين نحترم ميثاق الأمم المتحدة. لا يمكننا أن نظل صامتين عندما تكون تعددية الأطراف والقانون الدولي، وفي صميمهما الميثاق، معرضين لضغوط لا مثيل لها. إن عدوان روسيا على أوكرانيا ينتهك جميع القيم التي نؤمن بها. فهو ينتهك المبادئ الأساسية المكرسة في الميثاق بينما يعري أوجه القصور الهيكلية للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها.

إن عضواً دائماً في المجلس مسؤولاً عن دعم السلم والأمن الدوليين قد شن حرباً شاملة وغير قانونية وغير مبررة على جارتها ذات السيادة، مستخدماً حقه في النقض لحماية نفسه من المساءلة وتقويض مصداقية المجلس وسلطة الأمم المتحدة بلا خجل. إنني أدعو جميع أعضاء المجلس المسؤولين وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التعجيل بالتفكير في الكيفية التي يمكننا بها العمل معاً لإصلاح ذلك الجهل الفج بالمبادئ الأساسية لمنظمتنا. وأنا مقتنع بأن المسؤولين عن العدوان والنزاع - حتى أولئك الذين لديهم حق النقض في مجلس الأمن - يجب أن يواجهوا العدالة، لأن الجريمة هي جريمة، بغض النظر عن هوية مرتكبها أو ما لديهم من سلطة.

منذ بدء الهجوم المسلح الواسع النطاق الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا ذات السيادة، سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 27 149 ضحية مدنية في هذا البلد، بما في ذلك مقتل 9 614 شخصاً، من بينهم 500 طفل. هذه الأرقام ليست إحصاءات مجردة - إنها حياة بشر ومصائر محطمة وأحلام ضائعة. بالنسبة لأولئك الذين صمدوا، لا توجد أماكن آمنة، حيث دُمرت المنازل والمستشفيات ومرافق تخزين الأغذية والمدارس. لقد فقد عشرات الآلاف من الأطفال أسرهم أو تم ترحيلهم قسراً إلى روسيا وبيلاروسيا، فقط ليعانوا من سوء المعاملة في معسكرات إعادة التثقيف أو ليتم تجريدهم من جذورهم وهويتهم الأوكرانية في أسر روسية. لقد استخدم جارنا تلك الممارسة المشينة في الماضي، في بلدي وفي أماكن أخرى كثيرة.

وتمتد التداعيات الإنسانية للحرب إلى ما هو أبعد من أوكرانيا. فروسيا، بانسحابها من جانب واحد من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب التي توسطت فيها الأمم المتحدة وعرقلت تصدير الحبوب الأوكرانية، تستخدم ندرة الغذاء أداة للتلاعب بالفئات السكانية الأشد ضعفاً في العالم. وأود أن أكرر بصوت عالٍ وواضح أننا لم نفرض جزاءات قط على الصادرات الروسية من الأغذية إلى بلدان ثالثة. وتتحمل روسيا وروسيا وحدها المسؤولية عن الحرب وأرواح ملايين الأشخاص الذين يواجهون المجاعة، فهي تدمر منشآت الحبوب الأوكرانية وتسرق الحبوب من الأراضي المحتلة وتقصص الموانئ الأوكرانية. وتكشف تصرفات روسيا عن نيتها التلاعب بالسوق وزعزعة استقرار المناخ السياسي الدولي من خلال زيادة أسعار الحبوب وإجبار الدول على الاعتماد على المساعدات الروسية. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تسمح للعدوان بأن يصبح شكلاً من أشكال السياسة. لقد قدمت أوكرانيا صيغتها للسلام - وهي الخطة الشاملة الوحيدة للتغلب على العدوان الروسي وكل ما يترتب عنه من عواقب. وتعيد النقاط التي تتألف منها صيغة السلام تأكيد جميع المبادئ الأساسية للميثاق. وقد صوتت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لصالح تحقيق السلام العادل لأوكرانيا وحماية الميثاق. بيد أن مجلس الأمن لا يزال رهينة للعدوان.

القانون بأن تسود. ولذلك أرى أنه لا يجوز لأي بلد أن يكون محايدا حقا في هذا النزاع. ويجب على روسيا أن تسحب جميع قواتها وكافة معداتها العسكرية بدون شروط من كامل أراضي أوكرانيا. ويتعين أن تواجه قيادة الكرملين عواقب تصرفاتها وتقدم إلى العدالة. فالعدوان الروسي يتسبب في موت الناس مرة أخرى في أوروبا. بيد أن آثار هذه الحرب تتجاوز المنطقة بكثير. إن روسيا، بانتهاكها الحقوق الأساسية لأوكرانيا في التمتع بالاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية، تعرض السلام والأمن للخطر على مستوى العالم، ملهمة بذلك أتباعها المحتملين. وعلاوة على ذلك، لا يسعنا إلا أن ندين قرار روسيا المُعرض بإنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. فقد أسفر قرارها ذلك عن زيادات هائلة في أسعار الأغذية، وهو يُظهر بوضوح مدى ضالة اهتمام روسيا بالكفاح اليومي الذي تخوضه الفئات الأشد ضعفا.

لقد أعرب المجتمع الدولي، وكافة أعضاء مجلس الأمن تقريبا، عن رغبتهم في أن يحل السلام في أوكرانيا. لكن من الجلي أنه ما من أحد يريد السلام أكثر من الأوكرانيين أنفسهم - سلاعا عادلا ودائما لا يكافئ المعتدي. ولذلك ندعم ما يبذله الرئيس زيلينسكي من جهود، على النحو المنصوص عليه في صيغته للسلام. فوحدها أوكرانيا هي القادرة على تحديد شروط أي حل سلمي.

وكما نعلم جميعا، لقد مر بلدي بتجربة مؤلمة مع ما كان يسمى في ذلك الوقت بالمساعدات الدولية الروسية. فقد جاءوا بدون أن نطلب إليهم، جاؤوا ليعملوا ضدنا. واليوم، نسميها بأسماؤها الصحيحة: لقد جاؤوا لأغراضهم الإمبريالية والتوسعية. لقد مررنا بتلك التجربة. ولذلك نشعر تشيكيا بحس قوي من التضامن مع أوكرانيا وشعبها. وأنا ممتن حقا لأن حكومتنا ومجتمعنا ما فتئا يدعمان أوكرانيا بكل إخلاص. ونحن عازمون على البقاء إلى جانب أوكرانيا ودعمها، مهما استغرق الأمر، إلى أن تتم استعادة السلام وسيادة القانون.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس بافيل على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد مارسيلو ريبيلو دي سوسا، رئيس الجمهورية البرتغالية.

لقد أضحت عدم قدرة مجلس الأمن على التصرف بشكل حاسم والوفاء بولايته واقعا مؤسفا. ولكفالة أن يتمكن مجلس الأمن من الاضطلاع بالمهام المنصوص عليها في الميثاق، لا يوجد بديل آخر سوى تعديل هيكل المجلس وأساليب عمله وزيادة تعزيز سلطة الجمعية العامة. وقد شكّلت مبادرة حق النقض التي اعتمدت في الربيع الماضي (قرار الجمعية العامة 262/76) خطوة أولى هامة جدية بالثناء، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وينبغي ألا نتأخر ممارسة حق النقض إذا كان هناك اشتباه في أن البلد الذي استخدمه ربما يكون قد تصرف على نحو يتعارض مع القانون الدولي. وتؤيد إستونيا المبادرة الفرنسية - المكسيكية بشأن تقييد استخدام حق النقض في حالة ارتكاب الفئات الجماعية ومدونة قواعد السلوك التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية فيما يتعلق بعدم التصويت ضد القرارات التي تهدف إلى إنهاء الفئات الجماعية، بما في ذلك جريمة العدوان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس كاريس على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد بيتر بافيل، رئيس الجمهورية التشيكية.

الرئيس بافيل (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخطب مجلس الأمن اليوم، وأود أن أشكر الرئاسة الألبانية على إتاحة هذه الفرصة.

إننا نعلم أطفالنا الالتزام بالقواعد وإقامة علاقات ودية ومحترمة والحيلولة دون نشوب النزاعات. ونحن، الدول الأعضاء في أسرة الأمم المتحدة، قد جسدنا ذلك المفهوم المشترك عالميا في إطار النظام الدولي القائم على القواعد لكفالة حياة سلمية ومزدهرة لمجتمعاتنا. ومع ذلك، شنت روسيا، العضو الدائم في مجلس الأمن، غزوا شاملا وحربا عدوانية وحشية وغير مبررة ضد جارتها في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة. إنها إهانة شائنة للنظام القائم على القواعد، وبالتالي للمجتمع الدولي بأكمله. لقد لُفنا الدرس بمرارة مرة تلو الأخرى: إن شرارة المعتدي لا تزداد إلا وهو يلتهم فريسته. ولا يتعلق الأمر بروسيا وأوكرانيا فحسب - بل إنه يهتما جميعا.

إن انتصار أوكرانيا في النهاية يعني انتصارا لسيادة القانون واحترام الآخرين، في حين أن من شأن هزيمتها أن تسمح لوحشية الخروج عن

مع إيلاء اهتمام خاص وعاجل لحالة الأطفال؛ ويكفل مصداقية العدالة الدولية من خلال إجراء تحقيق واف والمساءلة عن جميع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ومحاسبة مرتكبيها. ويمكن لتلك الخطوات وما تتطلبه من شجاعة سياسية أن تؤدي، في الوقت المناسب، إلى توقيع معاهدة لإحلال السلام والأمن بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا. فدعونا نبليغ تلك اللحظة التي تطالب بها شعوبنا والبشرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس ريبيلو دي سوسا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيدة كاتالين نوفاك، رئيسة هنغاريا. **الرئيسة نوفاك (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكركم شخصياً، سيدي الرئيس، على بذل الجهد لعقد هذه المناقشة المفتوحة. تتيح لنا المناقشات المفتوحة، نحن البلدان غير الأعضاء في مجلس الأمن، فرصة للإعراب عن آرائنا بشأن المسائل التي تؤثر على عالمنا. وموقفنا واضح. لقد وصل الاتحاد الروسي إلى نقطة اللاعودة بغزوه لدولة مستقلة وذات سيادة، وعضو في المجتمع الدولي وعضو في أسرة الأمم المتحدة. وهدفنا هو سلام دائم وعادل في أوكرانيا.

وعندما تم إصدار متعقب النزاعات العالمية التابع لمجلس العلاقات الخارجية لعام 2022، أدرج 27 نزاعاً مسلحاً حول العالم. ومنذ غزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا، زاد هذا العدد زيادة كبيرة. إننا نشهد نشوء نزاعات مسلحة وعسكرية جديدة في الوقت الذي نتكلم فيه. ومنذ عام ونصف العام، نشهد حرباً كبرى لم نشهد مثلاً منذ الحرب العالمية الثانية، على الأقل ليس من قبلنا نحن الأوروبيين. والحرب نفسها ليست مجهولة بالنسبة لنا. ففي أوائل تسعينيات القرن العشرين رأينا إراقة الدماء وشهدنا تأثير الحرب في البلقان - مرة أخرى، هي منطقة تقع في الجوار المباشر لهنغاريا. وينبغي ألا ننسى أنه حتى الآن لا يزال يتعين علينا أن نعمل من أجل تحقيق الاستقرار في غرب البلقان، من بين أمور أخرى، من خلال التعجيل باندماج المنطقة في الاتحاد الأوروبي.

واليوم تغزو دولة نووية بلداً أوروبياً يعتبر أيضاً جارا بالنسبة للبعض منا. كما أنها تشكل تهديداً واقعياً بالتصعيد النووي، وهو

الرئيس ريبيلو دي سوسا (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية إلى الإنكليزية): كيف لنا أن نقيس المعاناة الإنسانية؟ كيف لنا أن نقيس الألم الذي يشعر به الطفل اليتيم والآباء الذين فقدوا أطفالهم والمشوهون وضحايا التعذيب؟ كيف يمكن للمرء أن يقاوم وينجو من كل ذلك ويواصل الكفاح من أجل أسرته ومنزله وبلده؟ لقد كنت في أوكرانيا قبل بضعة أسابيع، ومن المستحيل أن أظل غير مبالي في مواجهة ما شهدته من دمار لا يوصف في بوتشا وموشون، اللذين يشكّلان مثالين مأساويين للوحشية والمعاناة. بيد أنه يستحيل أيضاً ألا نبدي إعجابنا بالحيوية الملهمة والقوة المعنوية المتجسدة في مقاومة وصمود الشعب الأوكراني، الذي يدافع عن نفسه بشكل مثير للإعجاب ضد غزو ظالم وغير قانوني وغير أخلاقي. ولذلك أرحب بمبادرة الرئاسة الألبانية بعقد هذه المناقشة المفتوحة الحاسمة الأهمية.

إن موقف البرتغال واضح. إننا نقف، وسنظل دائماً، إلى جانب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وأي قرار للجمعية العامة يدين العدوان على أوكرانيا ويطالب بانسحاب القوات الروسية. ونقف متضامنين، وسنظل دائماً، مع الجهود المبذولة من أجل الدفاع المشروع عن أوكرانيا ومع صيغتها للسلام وكفاحها لاستعادة السيادة، كما ندعم مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي العالمي. إننا نتضامن، وسنظل دائماً، مع الضحايا واللاجئين، الذين رحبنا بهم دائماً، فضلاً عما يبذلهم الأمين العام من جهود لإنشاء الممرات الإنسانية وتهيئة الظروف لعودة آلاف الأطفال الذين انتزعوا من أسرهم ورُحّلوا بصورة غير قانونية. ونحن ملتزمون، وسنظل دائماً، بالتوصل إلى خريطة طريق عادلة للسلام تعيد العمل بالقانون الدولي وتضفي عليه مصداقية وتؤكد من جديد تطلع أوكرانيا المشروع إلى الاندماج الكامل في المنظمات التي ترغب في الانضمام إليها بموجب حقها السيادي.

ونحن مستعدون، وسنظل دائماً على استعداد، للإسهام في تحقيق سلام عادل ومستدام يمكن من التوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار وانسحاب قوات الاتحاد الروسي من أراضي أوكرانيا؛ ويضمن الأمان النووي وأمان المنشآت النووية، تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ويكفل الإفراج تحت المراقبة عن السجناء والمرحّلين،

لرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في هذا التجمع هو أيضا مؤشر على أن الوقت قد حان لنكون جادين بشأن تحقيق السلام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر أن هنغاريا ترحب بمبادرة السلام الأوكرانية وأنها مستعدة للانضمام إلى العملية. كما أعول على الرئيس زيلينسكي لاتخاذ إجراءات لتسهيل استعادة حقوق المواطنين المنحدرين من أصل هنغاري في أوكرانيا، وهو ما وعدني به شخصيا خلال اجتماعنا الأخير في كييف وأيضا بالأمس هنا في نيويورك.

وفيما يتعلق بمستقبل أوكرانيا، تهتم هنغاريا بوجود أوكرانيا مستقرة وديمقراطية ومزدهرة. وبروح علاقات حسن الجوار، ستواصل هنغاريا تقديم المساعدة السياسية والاقتصادية والإنسانية إلى أوكرانيا، كما فعلنا منذ بدء الحرب. والدعم الذي قدمته هنغاريا إلى 2,7 مليون لاجئ عبروا حدودنا هو رمز لدعمنا الثابت لقضية السلام في أوكرانيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيسة نوافك على بيانها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناتاشا بيرك موسار، رئيسة جمهورية سلوفينيا.

الرئيسة موسار (تكلمت بالإنكليزية): أدانت سلوفينيا عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا. وقد انضمنا إلى الآخرين في الجمعية العامة في مطالبة الاتحاد الروسي بإنهاء غزوه وسحب جميع قواته العسكرية من أوكرانيا بدون شروط. وبذلك الروح، أود أن أساهم بثلاث نقاط في هذه المناقشة. تتناول النقطة الأولى تأثير الحرب الروسية على أوكرانيا على التعددية وما بعدها. وتتطرق النقطة الثانية إلى أهمية إصلاح مجلس الأمن في سياق أزمة تعددية الأطراف. وتوجه النقطة الثالثة رسالة إلى جميع الذين ما زالوا يعتقدون أن بإمكانهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية مع الإفلات من العقاب.

إن تأثير عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا متعدد الجوانب. لقد وقع ذلك العدوان في المقام الأول على شعب أوكرانيا، الذي شعر به يوميا لما يقرب من 19 شهرا طويلا. وعلاوة على ذلك، فقد أثر على العلاقات بين الأعراق والدول في المنطقة وعلى الصعيد العالمي أيضا. كما كان له تأثير إنساني إضافي، مما زاد من تعريض الأمن

سيناريو لا يريد أي منا أن يمر به. لقد تأثرنا، نحن الهنغاريين، بالحرب في أوكرانيا من ثلاثة أبعاد. وبوصفنا جارا مباشرا، نشعر بالتهديد. فالمواطنون المنحدرون من أصل هنغاري في أوكرانيا يقاتلون ويموتون في ساحة المعركة. وتهدد الحرب في أوكرانيا بشكل مباشر البنية الأمنية لأوروبا. وبما أن الحرب تجري بالقرب من الحدود الشرقية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، فإن ظهور حرب باردة جديدة هو احتمال مقلق.

والحرب في أوكرانيا لها تأثير خطير ليس فقط على القارة الأوروبية ولكن على بقية العالم أيضا. ويزكرنا التضخم وارتفاع أسعار الطاقة بأنه في عالمنا المترابط، يمكن بسهولة أن تصبح النزاعات المحلية إقليمية ثم عالمية. ونحن جميعا بحاجة إلى العمل معا لتعزيز السلام والأمن في أوكرانيا. إن هنغاريا تؤيد وتشارك في أي مبادرة سلام تهيئ بيئة مؤاتية لوقف دائم لإطلاق النار وتسفر عن خريطة طريق لسلام مستدام وعادل. ونحن بحاجة إلى منظمات وبلدان وشخصيات يمكنها دعوة الأطراف المتحاربة إلى مفاوضات السلام. وفيما يتعلق بالمنظمات، نعترف بالأهم المتحدة ومجلس الأمن بوصفهما طرفين فاعلين أساسيين في تلك العملية. وبما أن ممثلي الطرفين المعنيين موجودون على الطاولة، فهناك مجال وفرصة للمحادثات والعمل. ونحن بحاجة أيضا إلى البلدان. فنحن بحاجة إلى دول قوية - الولايات المتحدة والصين وتركيا، على سبيل المثال - قادرة بالفعل على تهيئة الطاولة للتوصل لحل ممكن والتحدث مع كلا الجانبين، ولديها القدرة على التأثير بشكل أكبر على الحالة.

ونحن أيضا بحاجة إلى شخصيات. يوجد في التاريخ العديد من الأمثلة التي تظهر أن مجموعة صغيرة من الناس بل وشخص واحد يمكن أن يؤثر أو يغير مجرى التاريخ. وأعتقد اعتقادا راسخا أن البابا فرانسيس هو شخص يمكنه تسهيل السلام في أوكرانيا. ودعونا لا ننقل من شأن قوة المرأة. يمكن للقيادات النسائية التي توحد قواها للمساهمة في صنع السلام أن تسهم إسهاما كبيرا في هذه العملية. وهذا يقودني إلى تهنئة رئيسة سلوفينيا ناتاشا بيرك موسار على عضوية بلدها المقبلة في مجلس الأمن. ودورها هنا حيوي. إن الحضور الشخصي

أن يبدأ منها أي إصلاح مُجدٍ لمجلس الأمن. وستدعم سلوفينيا هذه المساعي وتشارك فيها.

أخيرا، لا يمكن تحقيق سلام دائم إلا إذا أخذت العدالة مجراها. وسلوفينيا مؤيد قوي لمكافحة الإفلات من العقاب. ويجب محاسبة جميع المسؤولين عن الجرائم والفظائع. وفي وقت سابق من هذا العام، استضافت سلوفينيا مؤتمرا دبلوماسيا أسفر عن اعتماد معاهدة دولية مهمة، هي اتفاقية ليوبليانا - لاهاي بشأن التعاون الدولي في التحقيق في جريمة الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب والجرائم الدولية الأخرى ومحاكمة مرتكبيها. ندعو جميع البلدان إلى أن تصبح أطرافا في تلك الاتفاقية.

وخلاصة القول، إذا أردنا عالما أفضل وأكثر إنصافا، فيتعين أن تكون لدينا تنظيم أفضل وأكثر إنصافا للأمم المتحدة ومجلس الأمن. ولمجرد تذكير أعضاء المجلس، هل نعرف أين يقتل الأبرياء، وأين تدمر المنازل؟ هل هذا في روسيا؟ إن أعضاء المجلس يعرفون الجواب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيسة موسار على بيانها

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد إدغار رينكيفيتش، رئيس جمهورية لاتفيا.

الرئيس رينكيفيتش (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر ألبانيا، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة.

قبل عام ونصف، بدأ الاتحاد الروسي، أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، غزوه الوحشي لأوكرانيا. إن الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا تهدد النظام القائم على القواعد وتقوض ميثاق الأمم المتحدة. تدين لاتفيا بأشد العبارات الممكنة عدوان روسيا الواسع النطاق وغير المبرر على أوكرانيا، الذي مكنته بيلاروس.

يجب على المجتمع الدولي ألا يسمح لروسيا بالإفلات من العقاب على هذا الاستيلاء على الأراضي. إذ لا يمكننا أن نتحمل انتكاس النظام الدولي إلى حقبة ما قبل الحرب العالمية الثانية.

الغذائي للخطر حيث أصبحت إمدادات الحبوب وتصديرها جزءا من تكتيكات الحرب. ومن المحزن بشكل خاص أن نسمع قصص النساء والأطفال، الذين يتعرض الكثير منهم لخطر الوقوع ضحية للاتجار بالبشر أو الاستغلال أو العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وهذه ليست تعددية الأطراف. إنها فوضى عنيفة، ويجب أن تتوقف.

يجب أن تتوقف، ولكن ليس فقط في أوكرانيا. عندما نتكلم في مقر الأمم المتحدة، موطن 193 دولة عضوا، من المهم وضع الحرب في أوكرانيا في سياق أوسع. لقد زادت الوفيات الناجمة عن أعمال العنف المنظمة في جميع أنحاء العالم بنسبة 97 في المائة في عام 2022. وكان هذا هو العام الأكثر دموية منذ ما يقرب من 30 عاما. وساهمت حرب الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا بشكل كبير في هذا الارتفاع، لكنها لم تكن النزاع الوحيد. ففي الواقع، كان العدوان على أوكرانيا واحدا فقط من 55 نزاعا مسلحا نشطا على مستوى الدول تم تسجيله في عام 2022، والغالبية العظمى منها وقعت خارج أوروبا. وكل تلك النزاعات، بما في ذلك العدوان على أوكرانيا، تبعث على القلق الشديد وتتطلب اهتمامنا الكامل.

ويتعرض ميثاق الأمم المتحدة وتعددية الأطراف القائمة على القانون الدولي للهجوم بشكل متزايد. ومن أجل إنجاح الحوكمة العالمية، نحتاج إلى نظام متعدد الأطراف شامل للجميع وشفاف ومتجاوب وخاضع للمساءلة يقوم على الثقة والاحترام والتضامن والقانون الدولي، وتكون الأمم المتحدة ومجلس الأمن في صميمه. لقد أوضحت في خطابي أمام الجمعية العامة أمس (انظر A/78/PV.4) أن الحاجة إلى إصلاح المجلس قد طال انتظارها.

وما سأقوله قد يبدو ساذجا بعض الشيء، لكن يجب أن يقال مرارا وتكرارا حتى يؤخذ على محمل الجد غدا. وإذا أرادت الدول الكبرى ذات المركز الخاص والامتيازات أن تعيش في سلام وأن تجعل الأمم المتحدة مؤسسة عالمية شاملة وعادلة حقا، فعليها أن تتصرف بمسؤولية. فهي لا تحتاج إلى صنع السلام والحفاظ عليه فحسب، بل يجب عليها أيضا الامتناع عن انتهاكه. وتلك هي النقطة التي ينبغي

البحر الأسود لنقل الحبوب. لقد سمحت تلك المبادرة بتصدير ملايين الأطنان من المواد الغذائية إلى الأسواق العالمية وإلى المحتاجين. ومن الضروري مواصلة الجهود الدولية للتخفيف من آثار انعدام الأمن الغذائي العالمي.

في الختام، أمل أن يأتي اليوم الذي توقف فيه روسيا حربها العدوانية الوحشية قريبا. إن قلوبنا مع أبطال أوكرانيا الشجعان الذين يدافعون عن الحرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس رينكيفيتش على بيانه. أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد أليخاندرو جياماتي فايا، رئيس جمهورية غواتيمالا.

الرئيس جياماتي فايا (تكلم بالإسبانية): يسرني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن فريق أصدقاء المساءلة في أعقاب العدوان على أوكرانيا، المؤلف من 49 دولة عضوا والاتحاد الأوروبي.

اليوم، مر 574 يوما منذ غزو روسيا واسع النطاق لأوكرانيا. إن الحرب العدوانية غير المشروعة التي تشنها روسيا تشكل انتهاكا واضحا لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، كما أدين بوضوح ومرارا وتكرارا في القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة.

وسيدعم فريق الأصدقاء جميع الجهود المجدية الرامية إلى تقديم مرتكبي هذه المذابح إلى العدالة. ويشمل ذلك العدالة في الجرائم التي تشمل الأطفال، مثل النقل القسري للأطفال الأوكرانيين إلى روسيا، فضلا عن استعادة الشعور بالعدالة لضحايا الحرب المتعددين. غالبا ما تكون المسيرة نحو تحقيق العدالة طويلة ومكلفة، لكننا سنكون هناك للحفاظ على العملية.

وتقف مجموعة الأصدقاء على أهبة الاستعداد لدعم مبادرة أوكرانيا من أجل سلام عادل وجميع المبادرات الأخرى التي تسعى إلى النهوض بالسلام تماشيا مع القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

تتحمل روسيا وحدها المسؤولية عن الحرب التي بدأتها. ويتعين على روسيا وحدها أن تنهيه على الفور.

إن لأي دولة ذات سيادة الحق في اختيار مسار سياستها الخارجية. وهذا ينطبق على أوكرانيا، وكذلك على أي بلد آخر.

ولأوكرانيا الحق في الدفاع عن نفسها ضد العدوان الأجنبي. وتواصل أوكرانيا الكفاح من أجل بقائها وحققها في الوجود. يجب علينا جميعا أن نواصل دعم أوكرانيا مادام ذلك ضروريا.

تؤيد لاتفيا صيغة السلام الأوكرانية. فأوكرانيا وحدها هي التي تستطيع أن تقرر متى تبدأ مفاوضات السلام. ويجب أن يستند السلام المستدام إلى سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

إننا نشهد نمطا واضحا من الخطوات المتعمدة التي تتخذها روسيا بهدف التسبب في أقصى قدر من المعاناة للسكان المدنيين في أوكرانيا واستهداف البنية التحتية المدنية في أوكرانيا. ويعاني الأطفال على وجه الخصوص في هذه الحرب. إذ يُرحّلون إلى روسيا أو بيلاروسيا. وهناك، يعاد تعليمهم بالقوة ويدربون تدريباً عسكرياً. ويُحولون إلى مواطنين روس أو يُتبنون قانونياً. ويجب أن تتوقف تلك الجرائم.

لا بد من مساءلة القيادة الروسية والأفراد العسكريين عن كل جريمة دولية ارتكبت في أوكرانيا وضدها. ومن خلال ضمان المساءلة، سنحقق العدالة للضحايا ونمنع عودة مثل هذه الجرائم في المستقبل.

تؤكد لاتفيا من جديد ضرورة إنشاء محكمة دولية خاصة لمحاكمة مرتكبي جريمة العدوان. وتدعو لاتفيا المزيد من البلدان إلى الانضمام إلى سجل الأضرار الذي أنشأه مجلس أوروبا. إنها خطوة عملية أولى مهمة نحو إنشاء آلية دولية للتعويض في المستقبل.

تتسبب حرب روسيا ضد أوكرانيا في عواقب جيوسياسية واقتصادية وإنسانية خطيرة تتجاوز حدود أوروبا. إن حرب روسيا ضد أوكرانيا هي التي أدت إلى تفاقم نقص الإمدادات الغذائية، وليس الجزاءات. تعتبر روسيا الغذاء سلاحا للحرب، وليس سلعة إنسانية أساسية لمنع الجوع في جميع أنحاء العالم. وروسيا وحدها هي المسؤولة عن وقف مبادرة

وأعتمد هذه الفرصة لأعرب عن احترامي المطلق لحكومة أوكرانيا وقواتها المسلحة، التي لا تزال تقاتل وتقاوم بوطنية وشرف بعد عدة أشهر. إن العالم، والغالبية العظمى من دول العالم، يصرخ من أجل السلام ووضع حد للعدوان الذي يعاني منه أحد أعضائه على يد جارته القوية، ويدعو إلى إحلال السلام الفوري في المنطقة، وهي رغبة لا ينبغي تأجيل تحقيقها أكثر من ذلك.

وفي الختام، يمكنني القول إنني، بعد أن شاهدت الهجمات على المدنيين العزل والأعمال التي ترتكبها القوات الغازية، لا يسعني إلا أن أشعر بالخزي من أن أكون إنسانا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس جياماتي فايا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد غيتاناس ناوسيدا، رئيس جمهورية ليتوانيا.

الرئيس ناوسيدا (تكلم بالإنكليزية): قبل خمسمائة وأربعة وسبعين يوما، بدأ عضو دائم في مجلس الأمن غزوا عسكريا غير مبرر ضد دولة أوكرانيا المستقلة ذات السيادة. سيكون من الخطر أن ننسى أن هذا لم يكن بداية الحرب أو الفعل الافتتاحي لجريمة العدوان. يجب أن نتذكر أن الحرب بدأت قبل تسع سنوات وسبعة أشهر، أو قبل 3 500 يوم بالضبط. وكانت الاستجابة الضعيفة للمجتمع الدولي تحديدا هي التي سمحت للعنف بأن يتفاقم وينمو، مما أدى بنا جميعا إلى أكبر صراع عسكري في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويجب ألا تتكرر تلك الأخطاء القديمة.

ومسؤوليتنا الجماعية اليوم هي تحدي تلاعب روسيا المحسوب بالمعايير الدولية، الذي يجب منعه من تقويض سلطة مجلس الأمن وتهديد ميثاق الأمم المتحدة. واجبتنا اليوم هو دعم تعددية الأطراف والدفاع عن النظام الدولي القائم على القواعد من حرب الدمار الروسية التي لا هوادة فيها.

وإذا تمكنت أوكرانيا من تحقيق النصر واستعادة السيطرة على حدودها المعترف بها دوليا، فإن ذلك سيعني النصر لنا جميعا وسيكون

ويجب علينا جميعا أن نتحد ونلتف حول مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن نظل ملتزمين بإدانة العدوان الروسي المستمر الذي يتعارض مع غرض الميثاق وروحه. ولا يمكن كفالة صون السلم والأمن الدوليين إلا من خلال سلام عادل في أوكرانيا.

واليوم، نشدد على أهمية ملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية لأننا بذلك ندافع عن القواعد ذاتها التي يستند إليها نظامنا الدولي. ونأمل أن نردع أي شخص عن ارتكاب مثل هذه الانتهاكات في المستقبل. وبدون المساءلة، ستستمر الجرائم، وسيستمر الإفلات من العقاب، مما يقوض آفاق السلام والمصالحة في المستقبل. إن عزمنا لا يتزعزع ما دامت تقوم الحاجة إلى ذلك.

وبصفتي الوطنية، أود أنؤكد من جديد أن جمهورية غواتيمالا بلد مسالم. إننا نعرز السلام ونحترم قيم الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة. وندعو إلى الديمقراطية وإلى حل تفاوضي وحضاري للنزاع الناشئ عن غزو الاتحاد الروسي غير القانوني وغير المبرر وبلا استغزاز لأراضي أوكرانيا ذات السيادة.

أثناء زيارتي إلى أوكرانيا، بصفتي أول رئيس من أمريكا اللاتينية يذهب إلى هذا البلد الشقيق، شهدت أهوال ذلك التوغل. إذ رأيت الدمار الذي يفوق الوصف واستمعت لشهادات النساء والفتيات اللواتي تعرضن للاغتصاب من جانب الجنود الروس. لقد شعرت بالرعب عندما وصلت إلى كنيسة القديس أندراوس الأرثوذكسية، التي تم اكتشاف أكثر من 400 جثة تعود لمدنيين في حديقته، وكثير منهم أطفال، في مقابر جماعية. كانت أيديهم مقيدة خلف ظهورهم، وكانوا معصوبي الأعين. وكانوا قد أصيبوا برصاصة في مؤخرة الرأس. بعد أن شاهدت تلك الهمجية، لن أنسى أبدا مشهد دانتيك. وكمن من الأحداث الرهيبة يجب أن تحدث وكمن عدد الوفيات الأخرى التي يجب أن نتوقع كي يتصرف المجلس؟ كيف يمكن ألا تحترم الإجراءات القانونية الواجبة في الأمم المتحدة عندما يكون هناك حق النقض وعندما يكون أحد المتهمين قاضيا وهيئة محلفين؟ إن هذا انحراف قانوني يجب أن يتوقف في الأمم المتحدة.

الرئيس بنداروفسكي (تكلم بالإنكليزية): إن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا وجه ضربة قوية للسلام والأمن الدوليين، وللمبادئ الأساسية للقانون والنظام الدوليين. لقد تحدثت هذه الحرب تعددية الأطراف كأساس للنظام الدولي، على مستوى لم يسبق له مثيل. وكما نعلم جميعاً، فإن هيكل السلام والأمن الدوليين، والأمم المتحدة أهم تعبير عنه، يتمحور حول تعددية الأطراف.

والحالة الراهنة هي نتيجة تجاهل الالتزامات المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة منذ عام 1945. وبدون احترام المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية لكل دولة عضو، لا يمكن أن نتكلم عن تعددية الأطراف الفعالة. وقد شهدنا حتى الآن عدة محاولات لإعادة تعريف أسس النظام الدولي، ولكن لم يحظ أي منها بتأييد واسع مثل المبادئ التي أرساها العالم المتحضر بعد أهوال الحرب العالمية الثانية.

وبهذا المعنى، فإن المأزق الحالي في مجلس الأمن، وهو الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة المكلف بصون وتعزيز السلم والأمن الدوليين، قد نشأ على وجه التحديد من خلال عدم الامتثال، بل وأقول إنه التجاوز الواعي للمبادئ الأساسية للنظام الدولي. ومن الواضح أن هذا المأزق يقلل من مصداقية الناس وثقتهم في أن الأمم المتحدة يمكن أن تحقق بفعالية الهدف الرئيسي الذي أنشئت من أجله قبل ثمانية عقود تقريباً. وبدون وجود بديل موثوق به في الأفق للنظام الدولي الحالي يمكن أن يحظى بدعم الأغلبية من الدول، فإن الإحباط المتزايد لدى الناس من تقاعس المنظمة أمر مفهوم.

ومن الواضح أن العالم الحديث يختلف اختلافاً كبيراً عن العالم في عام 1945 وأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يواجه ويعكس ذلك الواقع الجديد. وفي إطار المناقشات الجارية بشأن الإصلاح النهائي للجهاز الرئيسي للأمم المتحدة، يتعين إجراء تقييم شامل لمسألة حق النقض للأعضاء الدائمين، خاصة عندما يكون أحدهم متورطاً في نزاع ما.

والمهمة الأكثر إلحاحاً أمام المجلس هي المشاركة بشكل استباقي في وضع حد للحرب في أوكرانيا. والسبيل الوحيد لتحقيق ذلك الهدف هو من خلال الدبلوماسية والمفاوضات القائمة على احترام سيادة

شروطاً مسبقاً لسلام عادل ودائم، وفي نهاية المطاف، استقرار النظام الدولي بأسره.

وفي أي مفاوضات مقبلة، يجب أن نتبع مجموعة من المبادئ الواضحة.

أولاً، يجب أن نعتبر سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ذات أهمية أساسية. وينبغي ألا يتم بأي حال من الأحوال تبسيط أو تخفيف معادلة السلام الأوكرانية، التي تدعمها الجمعية العامة. في نهاية المطاف، يجب أن يكون القرار النهائي بشأن السلام على الأراضي الأوكرانية بيد أوكرانيا نفسها. وقمة السلام الأوكرانية، التي نظمها الرئيس فولوديمير زيلينسكي، توفر لنا فرصة مثالية في هذا الصدد.

ثانياً، يتحتم على روسيا أن تضع حداً لأعمالها العدوانية وأن تسحب قواتها ومعداتها العسكرية من الأراضي الأوكرانية. وينبغي أن يكون هذا الانسحاب فوراً وكاملاً وغير مشروط.

ثالثاً، يجب أن نعترف بأن روسيا تتحمل وحدها المسؤولية عن إلحاق معاناة هائلة بالسكان الأوكرانيين، بينما تهدد أيضاً سبل عيش المحتاجين الآخرين في جميع أنحاء العالم. وقرار روسيا بإنهاء مبادرة حبوب البحر الأسود ومهاجمة الموانئ والمخزونات الأوكرانية ساهم في أزمة الغذاء العالمية ولم يستفد منه سوى روسيا.

رابعاً، يجب مساءلة روسيا عن العديد من جرائم الحرب، بما في ذلك جريمة العدوان.

وأخيراً، يتعين على روسيا أن تدفع ثمن الدمار الذي ألحقته. لا ينبغي إجبار الأوكرانيين على تحمل عبء إعادة بناء بلدهم. وفي هذه اللحظة الحاسمة، أدعو كل عضو في المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى توحيد الجهود. فلننفذ جميعاً المسؤوليات الأساسية الموكلة إلى الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس ناوسيدا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد ستيفو بنداروفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا الشمالية.

وعندما حلت روسيا محل الاتحاد السوفياتي كعضو دائم في مجلس الأمن، أخذت على عاتقها مسؤولية أكبر من الدول الأخرى للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، اتخذت قيادتها قرارا متعمدا بانتهاك مبادئنا الأساسية، والمعايير الرئيسية للقانون الدولي، وتواصل فعل ذلك بشكل متكرر - من الهجمات الجوية على البنية التحتية الحيوية إلى إشعال أزمة غذاء عالمية، ومن التسبب في كارثة بيئية في نوفا كاخوفكا إلى قصف مواقع التراث الثقافي في المدن الأوكرانية. وتثبت تلك الأعمال البشعة، إلى جانب الإنكار المستمر للنظام الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، أن روسيا الإمبريالية تفقد مصداقيتها كعضو في المجتمع الدولي.

وتسيء روسيا استخدام حق النقض لمنع المجلس من التصدي للانتهاكات الصارخة للقانون الدولي التي ارتكبتها هي نفسها. وفي هذه الحالة، لا يمكن لدول العالم أن تقف مكتوفة الأيدي. إن حظر العدوان والقضاء على الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية قواعد أمره بقبلها المجتمع الدولي ويعترف بها. وهي القواعد التي لا يجوز أن نحيد عن أي منها. وهذا يعني أن العدوان الروسي الاستعماري الجديد المستمر على أوكرانيا ليس مسألة ثنائية أو إقليمية؛ فهو يعنينا جميعا. وإذا لم نتصرف متضامنين اليوم للدفاع عن القيم الأساسية للقانون الدولي، فإن غدا قد يكون الألوان قد فات.

ولهذا السبب، ما فتئت بولندا تبذل جهودا لمساءلة روسيا وفرادى المواطنين الروس عن انتهاكاتهم الصارخة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وندعم عمل الولايات القضائية القائمة، مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ولأن العدوان الروسي في حد ذاته لا يمكن أن يكون موضع تقييم من جانب المحكمة الجنائية الدولية، فإننا نؤيد إنشاء محكمة دولية خاصة مخصصة. وعلاوة على ذلك، تسعى بولندا جاهدة لإنشاء آلية دولية لجبر الأضرار والتعويض عن الخسائر التي تسببت فيها روسيا. ويجب ألا يفلت مرتكبو الجرائم الدولية من العقاب. وينبغي محاكمتهم أمام المحاكم المختصة. ويتعين علينا ضمان تحقيق سلام دائم في المستقبل.

أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تكون الخطوة الأولى هدنة فورية وغير مشروطة بغية تهيئة بيئة مؤاتية لبدء المفاوضات. وطوال هذه العملية، ينبغي للأمم المتحدة أن تنشئ بعثة لحفظ السلام تكون مهمتها الرئيسية رصد الهدنة وتقديم المساعدة الإنسانية للمدنيين. وينبغي أن يكون أحد المكونات الرئيسية لأي اتفاق سلام في المستقبل هو الاحترام الكامل لسلامة أراضي أوكرانيا أولا، وهذا يعني الانسحاب الكامل لجميع القوات الروسية، وتأمين عودة جميع اللاجئين والنازحين داخليا إلى ديارهم، وتقديم دعم هائل لإعادة إعمار بلد مدمر بعد انتهاء الصراع، والضمانات الدولية لحقوق جميع الطوائف العرقية والدينية التي تعيش في أوكرانيا منذ قرون.

وكما قلت، فإن الحرب في أوكرانيا قوضت مصداقية المنظمة العالمية بشكل خطير، ولكنها تتيح أيضا فرصة استثنائية لمجلس الأمن للعمل وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمساعدة على استعادة ثقة الشعوب في الأمم المتحدة بوصفها منظمة عالمية لا غنى عنها. **الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الرئيس بنداروفسكي على بيانه. أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد أندريه دودا، رئيس جمهورية بولندا.

الرئيس دودا (تكلم بالإنكليزية): من وجهة نظر المنطقة التي أنتمي إليها، فإن 24 شباط/فبراير 2022 هو اليوم الذي تغير فيه العالم، كما عرفناه، بشكل دائم. كان غزو روسيا الشامل لأوكرانيا لحظة فارقة في الجغرافيا السياسية، حيث حوّل المشهد الأمني في أوروبا وهدم الركيزة الأساسية لنظامنا الدولي. وهذا التغيير الاستراتيجي ليس مؤقتا. فنحن نعيش في عصر جديد يتسم بعدم اليقين. إن النظام المتعدد الأطراف الذي أنشئ قبل 80 عاما تقريبا، بمبادئه المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، أكد تفوق سيادة القانون على القوة في العلاقات الدولية. فقد منح الدول ملجأ تتوجه إليه عندما تواجه تحديات إقليمية أو عالمية، وغالبا ما يكون ذلك كملاذ أخير. ويجسد الميثاق مدونة للأخلاقيات الدولية ينبغي أن تلتزم بها كل دولة.

النقض ضد كل واحد منا، ضد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الأساسية؟ ألسنا نجلس معا في هذه القاعة لسبب واحد ولسبب واحد فقط - هو حماية السلم والأمن لجميع الناس بغض النظر عن بلدهم أو قارتهم؟ لا يمكن للدول القوية والمسؤولة ببساطة أن تغض الطرف عن هذه الجرائم، لأننا جميعا نتشاطر المسؤولية عن إنهاء الحرب، والمسؤولية عن العمل من أجل تحقيق سلام عادل يحترم ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها الأساسية والسلامة الإقليمية لكل دولة ذات سيادة. وهذا السلام لن يدوم أبدا إذا مرت الجرائم من دون عقاب، ولهذا السبب أود أن أتكم مباشرة مع كل عضو حول هذه الطاولة. وبوصفنا دولا مسؤولة، لدينا جميعا دور نضطلع به في بناء السلام والاستقرار العالميين. وأود أن أتحدث بصفة خاصة إلى ممثل الصين الذي حذر روسيا من استخدام الأسلحة النووية. ونرحب بذلك. ونطلب الآن من الممثل الصيني أن يبذل المزيد. دعونا نوجد قوانا لإقناع روسيا بإنهاء هذه الحرب الإجرامية التي تضر الكثيرين. فلنوجد قوانا لإقناع روسيا باحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إن عواقب هذه الجريمة تمتد إلى جميع أنحاء العالم، وتصرفات الكرملين المغرضة الأخيرة تزيد الأمور سوءا. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، الانسحاب من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. فعندما تطلق الصواريخ على صوامع الحبوب في أوديسا، فإنها تضرب أفريقيا أيضا وتقتل الفئات الأكثر ضعفا، وتدمر حياة الملايين. إنها جريمة مأساوية تتكشف أمام أعيننا، ونحن الشهود - جميعنا. ويجب أن نقف بقوة إلى جانب من تعرضوا للهجوم، لا سيما هنا في مجلس الأمن. فلهذا السبب أنشئ هذا المجلس. ولهذا السبب نحن هنا اليوم - لنقول لا للعدوان ونحمي السلام والأمن والتعاون بين الشعوب وبين جميع دولنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء الجبل

الأسود.

السيد أبازوفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): جاءت الفكرة وراء إنشاء الأمم المتحدة بعد أكبر كارثة اجتماعية في تاريخنا. ينبغي ألا ننظر وقوع كارثة كبيرة أخرى لاتخاذ خطوات لتغيير واقعنا

لقد غيرت الحرب في أوكرانيا هيكل الأمن العالمي بشكل دائم. وبغض النظر عن النتيجة النهائية، سيتعين علينا أن نواجه واقعا سياسيا وعسكريا واقتصاديا جديدا سيدوم إلى أن يتم تشكيل نظام أمني جديد - نظام لا مكان فيه للعدوان أو الإمبريالية أو الاستعمار الجديد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس دودا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لرئيس المجلس الأوروبي.

السيد ميشيل (تكلم بالإنكليزية): إن أوكرانيا مسرح جريمة، ومرتكب الجريمة يجلس في هذه القاعة ذاتها. وهو يعرف نفسه. إن الكرملين يحلم باستعادة الإمبراطورية الروسية القديمة. وبعد أوكرانيا، من سيكون التالي؟ من سيكون التالي لإرضاء أوهام الماضي التي يعيش فيها بوتين؟ وإذا نجحت روسيا في أوكرانيا، فأى دول أخرى قد تتزعزع لتقليد تصرفاتها؟ وفي مسرح الجريمة هذا، لدينا أيضا الضحية، المعتدى عليه - فأوكرانيا وجميع الأوكرانيين يخوضون معركة لم يبدأوها، ويدافعون عن بلدهم ضد حرب لا يريدونها، ويحمون أطفالهم من المعاناة التي لا يستحقها أحد. ويقاوم الأوكرانيون لإنقاذ أطفالهم من رعب آخر جراء هذه الحرب - وهو الاختطاف القسري إلى روسيا، الذي يطلق عليه التبنى. وهي في الواقع عمليات ترحيل للأطفال. وأسأل الجميع هنا، بمن فيهم الممثلون الروس، هل يمكنهم تحمل سرقة أطفالهم وترحيلهم؟ هل يتحملون إجبار أطفالهم على نسيان أسرهم ولغتهم وأرضهم؟ إن ما يسمى بإعادة التثقيف هو في الواقع محاولة للإبادة الجماعية الثقافية. وبدفاع الأوكرانيين عن أطفالهم، فإنهم يدافعون عن أئمن شيء - أسرهم ومستقبلهم وحريتهم. ولهذا السبب نحن، الاتحاد الأوروبي، نقف بحزم مع أوكرانيا في دفاعها عن نفسها. وما دام الأبرياء يتعرضون للهجوم، سنساعدكم على الدفاع عن أنفسكم، وسنقف إلى جانبكم مهما طال الأمر.

وفي مسرح الجريمة هذا، لدينا أيضا الشهود - جميعنا في جميع أنحاء العالم. وأسأل جميع الحضور هنا، الشهود في مجلس الأمن: ماذا فعلنا حيال هذه الجريمة؟ ماذا فعلنا حيال هذا العدوان؟ ماذا فعلنا بينما يهاجم أحد الأعضاء الدائمين جارتهم؟ ماذا فعلنا وهو يمارس حق

الدولي وبغية تعزيز روح أكثر عالمية، مع حماية أكبر لحقوق الإنسان والقانون الدولي.

الفكرة هي أن نكون متحدين وأن نتخذ إجراءات ملموسة. المسألة ليست مجرد الحضور إلى نيويورك مرة أو مرتين لإلقاء خطاب ثم يظل الحال في نهاية المطاف كما هو. وفي ذلك الصدد، أمل أن تتغير الحالة، وأن تكون جميع مساهماتنا الصغيرة في نهاية المطاف إسهاما كبيرا في إحداث تغييرات كبيرة وتعزيز السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الدانمرك.

السيد راسموسن (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الخمسة - آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي الدانمرك.

أولا، بالنيابة عن جميع بلدان الشمال الأوروبي، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على جمع القادة من جميع أنحاء العالم في القاعة اليوم حتى نتمكن من مناقشة أكبر تهديد مباشر للسلام والأمن الدوليين في عصرنا، وهو عدوان روسيا غير القانوني وغير المبرر على أوكرانيا. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لتقديم رؤية للسلام.

إن صون السلم والأمن الدوليين مسؤولية منوطة بالمجلس. لقد عهد ميثاق الأمم المتحدة إلى خمس دول أعضاء بمسؤولية خاصة - سلطة حق النقض. ولكن حق النقض لم يقصد به أبدا أن يكون تفويضا مطلقا لغزو دول أخرى بهدف الاستيلاء على أراضيها أو خرق الميثاق أو شن حرب وحشية في تجاهل صارخ للقانون الدولي. لا يمكن ولا ينبغي التسامح مع ذلك. من مسؤوليتنا المشتركة أن نتمسك بالميثاق، الذي ظل أساس التعاون الدولي لمدة 78 عاما. لن تكون إعادة بناء الثقة في مؤسساتها عملية سهلة. سيتطلب ذلك وقتا وجهدا، والتزاما متجددا بمقاصد الميثاق ومبادئه. وتود بلدان الشمال الأوروبي اليوم أن تتشاطر ثلاث رسائل.

أولا، تنتهك روسيا أبسط قواعد ومبادئ القانون الدولي بحربها العدوانية. إن عضوا دائما في المجلس يتجاهل بشكل صارخ الميثاق -

وإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، ولكي نكون أكثر إنتاجية وأكثر فعالية في حماية القانون الدولي.

إن الحالة التي تكشف في أوكرانيا بسبب عدوان الاتحاد الروسي غير مقبولة على الإطلاق. وأي نوع من العنف، بما في ذلك من أجل تحقيق أهداف سياسية، غير مقبول في القرن الحادي والعشرين. ويؤيد الجبل الأسود بقوة الشعب الأوكراني، الذي لا يدافع اليوم عن مواطنيه فحسب، بل أيضا عن حقه في الاختيار. إنهم يدافعون عن القيم العالمية والحرية بجميع أشكالها. وإذا كنا راغبين حقا في حماية القيم الديمقراطية وتعزيز السلام والاستقرار، يجب أن نقول الحقيقة وأن نقدم دعما الكامل لتلك القضية، لأنه إن كانت القضية قضية أوكرانيا اليوم، فيمكن أن تكون قضية أي بلد آخر غدا. وفي ذلك السياق، أود أن أشدد على أنه على الرغم من أن الجبل الأسود بلد صغير جدا، فإنه لا يزال يؤدي دوره للإسهام في السلم والأمن الدوليين. أريد أن يعرف المجلس أن الجبل الأسود، مقارنة بحجم سكانه، يستضيف لاجئين من أوكرانيا أكثر من أي بلد آخر. ويشكل اللاجئون الأوكرانيون حاليا 5 في المائة من سكاننا. أفضل شيء يمكن الخروج به من هذه الكارثة هو حقيقة أن جميع هؤلاء اللاجئين يشعرون بالأمن والأمان في بلدنا.

أولا وقبل كل شيء، أدعو جميع أطراف النزاع إلى وقف أعمالها العدائية والعودة إلى طاولة المفاوضات. أما بعد، أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. أعتقد أن الفكرة الكامنة وراء الأمم المتحدة هي أن تكون متحدة لا منقسمة. إن أردنا سحق هذه الفكرة، فهذا أمر آخر. وأعتقد أن معظم الدول المشاركة في الجمعية العامة تريد أن ترى عالما أكثر اتحادا، عالم يتسم بقدر أكبر من الوحدة والتضامن وحماية حقوق الإنسان. لا يتعلق هذا بأوكرانيا فقط. هناك العديد من الأماكن حول العالم حيث نواجه أنواعا مختلفة من المشاكل. ولذلك، يتعين علينا أن نكون مستعدين لبدء عملية الإصلاح واتخاذ إجراءات ملموسة، وألا نخشى تجشم المخاطر. تتطلب القرارات الكبيرة تجشم المخاطر. ويحدوني الأمل في أن تتحمل البلدان الأكبر والأقوى على وجه الخصوص تلك المخاطر من أجل خير المجتمع

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية إيطاليا.

السيد تاجاني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): إن موقف حكومة إيطاليا، بقيادة رئيسة الوزراء جورجيا ميلوني، من العدوان الروسي على أوكرانيا واضح ومعروف جيدا. ونحن نقف مع أوكرانيا، شعب تعرض للغزو يقاتل للدفاع عن حريته وسيادته. إننا جميعا نعاني من عواقب الآثار المتتالية للحرب التي أثرت على مجتمعاتنا: أزمات الطاقة، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، والتضخم، واللاجئين. وقد تفاقمتم ضغوط الهجرة المتزايدة من أفريقيا، وخاصة على إيطاليا، بسبب الأزمة الغذائية الناجمة عن الحصار الذي فرضته روسيا على الحبوب. ولم يستسلم المجتمع الدولي لتلك الصعوبات، على الرغم من الإرهاق الذي أعرب عنه الرأي العام في بلداننا. ونحن بالطبع نريد سلاما عادلا لأوكرانيا. والسلام العادل يعني الحرية لأوكرانيا. ويعرف الرئيس زيلينسكي والشعب الأوكراني أن إيطاليا معهم، وستكون معهم ومن أجلهم، وكذلك من أجل إيطاليا نفسها.

ويجب أن نحمي مبادئ أساسيين من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة - السيادة والسلامة الإقليمية - على نحو ما ينعكس أيضا في موقف مجموعة الدول السبع وفي الإعلان الختامي الأخير لقادة مجموعة العشرين في نيودلهي. ويجب أن نعترف بأن شيئا ما لم ينجح. وكنا نظن أن السلام والأمن الدوليين يمكن اعتبارهما أمرا مفروغا منه. لقد تعطلت فعالية مجلس الأمن لعقود. إن موقف الحكومة الإيطالية واضح جدا. إننا بحاجة إلى مجلس أمن أكثر عدلا وتمثيلا وشمولا. وبالنسبة لنا، تعني عبارة "أكثر تمثيلا" أنه يجب علينا إعطاء المزيد من الفرص لشغل مقاعد في المجلس لأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والدول الجزرية، ولكن بدون إنشاء تسلسلات هرمية أو امتيازات جديدة.

(تكلم بالإسبانية)

نحن نؤيد تأييدا صادقا صيغة السلام للرئيس زيلينسكي ذات النقاط العشر. وعلى وجه الخصوص، أود أن أسلط الضوء على ثلاث أولويات للحكومة الإيطالية.

حجر الزاوية في هذا الجهاز - والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع الدول. يجب أن نتذكر أن الوضع بسيط جدا. إذا توقفت روسيا عن القتال، فلن تكون هناك حرب. إذا توقفت أوكرانيا عن القتال، فلن تكون هناك أوكرانيا. أدانت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء غزو روسيا لأوكرانيا وتدافع عن ميثاق الأمم المتحدة. إنه خط الدفاع الأول في نظام عالمي لا تصنع فيه القوة الحق. ستواصل بلدان الشمال الأوروبي السعي إلى المساواة الكاملة عن الحرب العدوانية الروسية غير القانونية ضد أوكرانيا. ويشمل ذلك محاسبة المسؤولين عن الجرائم بموجب القانون الدولي. ويشمل أيضا جبر الضرر. إن كفالة مساواة روسيا وممثليها مسؤولية مشتركة تقع على عاتقنا جميعا بوصفنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة.

ثانيا، تسبب عواقب الحرب الروسية المعاناة في جميع أنحاء العالم. فقد انخفضت مخزونات المواد الغذائية، وارتفعت الأسعار، وتفاقمت أزمة الطاقة. مرة تلو الأخرى، أظهرت روسيا تجاهلها التام للحياة البشرية، ليس فقط في أوكرانيا ولكن على مستوى العالم. وواصلت استخدام الغذاء كسلاح وزيادة حدة أزمة الأمن الغذائي العالمية. نحن بحاجة إلى إعادة بناء الثقة ومضاعفة جهودنا لإيجاد حلول مشتركة للمشاكل المشتركة التي تواجهنا. وبدلاً من ذلك، تقوم روسيا بإثارة مشاكل جديدة. نحن بحاجة إلى دعم قوي عبر الأقاليم لوقف أعمال روسيا غير المسؤولة وكفالة الدفاع بشكل جماعي عن الميثاق. وعندما نتحد دفاعاً عن الميثاق، فإنه سيوفر أيضاً طريقاً إلى السلام.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة والأخيرة. يجب على روسيا أن تنهي على الفور حربها العدوانية وأن تنسحب من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً. والمطلوب هو سلام عادل ومستدام يستند إلى القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ونحن ندعم جميع الجهود المجدية في هذا الصدد، ونؤيد بقوة صيغة الرئيس زيلينسكي للسلام، التي تضع الأساس لتلك الجهود. ونشجع جميع الدول الأعضاء على أن تحذو حذونا. إن دعم بلدان الشمال الأوروبي للميثاق وأوكرانيا لا يتزعزع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية كوريا.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكر ألبانيا على عقد هذه الجلسة، وأن أشكر الأمين العام على إحاطته الثاقبة.

لقد مر أكثر من عام منذ غزو روسيا لأوكرانيا. ونشعر بقلق بالغ إزاء الخسائر البشرية المتصاعدة والتداعيات العالمية لذلك الغزو، لا سيما في المناطق التي تصارع بالفعل التحديات الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي. ونعرب عن تعاطفنا مع الأسر المكلومة. إن العمل العدواني انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. كما أنه يقوض ركائز الثقة والتعاون والتضامن العالمي التي بناها المجتمع الدولي على مدى عقود. ومن وجهة نظر جمهورية كوريا، وهي أمة على دراية تامة بآلام النزاع والانقسام، فإن تجارب الشعب الأوكراني ومحنة يتردد صداها عميقاً معنا. إن هذا التعاطف هو الذي يعزز تصميمنا على مناصرة الجهود الهادفة لإنهاء الحرب واستعادة السلام في أوكرانيا.

والزيارة التي قام بها مؤخرًا الرئيس يون سوك يول إلى أوكرانيا في تموز/يوليه بمثابة شهادة على ذلك الالتزام. وخلال زيارته، كشف النقاب عن مبادرة السلام والتضامن مع أوكرانيا، وهي تعبير ملموس عن دعم الشعب الأوكراني. وتماشياً مع المبادرة، ستساهم جمهورية كوريا بمبلغ 150 مليون دولار في شكل مساعدات إنسانية هذا العام، وهو ما يأتي بعد مساهماتنا في العام السابق، عندما قدمنا 100 مليون دولار، بما في ذلك معدات لإزالة الألغام ومركبات طبية للطوارئ. كما سندعم جهود إعادة إعمار أوكرانيا مع التزام بتقديم 300 مليون دولار في العام المقبل وحزمة دعم على الأمدين المتوسط إلى الطويل تزيد عن بليون دولار. وفي الوقت نفسه، سنكون صوتاً نشطاً في الخطاب العالمي الذي يتناول التحديات في مجال الأمن الغذائي وأمن الطاقة على مستوى العالم، والتي تفاقم بسبب النزاع في أوكرانيا.

إن التقارير الإعلامية الصادرة عن القمة الأخيرة بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بالتعاون العسكري

أولاً، نشعر بقلق بالغ إزاء حالة السلامة في محطة زابورجيا للطاقة النووية. ويجب أن نواصل دعم جهود المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية غروسي. والخطر الذي نواجهه هو خطر تشيرنوبيل آخر - وهو في الواقع أكثر خطورة من خطر تشيرنوبيل. (تكلم بالفرنسية)

ثانياً، تدين إيطاليا بشدة قرار روسيا إنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، وهو ما يعرض حياة الملايين من الناس في أفريقيا للخطر، ويزيد من انعدام الأمن الغذائي ويجبر مئات الآلاف من الناس على مغادرة بلدانهم الأصلية، حيث يصبحون فريسة لتجار الموت الذين يتاجرون بحياتهم في رحلتهم اليائسة نحو البحر الأبيض المتوسط. وترحب إيطاليا، التي استضافت مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية في تموز/يوليه، بجهود الرئيس أردوغان والأمين العام غوتيريش لإعادة إطلاق مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وهما يحظيان بدعمنا الكامل.

ثالثاً، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، نؤيد مبادرة الفاتكان الرامية إلى تبادل الأسرى ولم شمل الأطفال الأوكرانيين الصغار بأسرهم.

(تكلم بالإنكليزية)

ستكون إعادة إعمار أوكرانيا إحدى أهم أولويات الرئاسة الإيطالية لمجموعة الدول السبع في العام المقبل. لقد شمل العدوان الروسي على أوكرانيا هجمات على المواقع الدينية. ووفقاً لليونسكو، تضرر أكثر من 100 موقع ديني. فبعد تفجير الكاتدرائية في أوديسا، أطلقنا مشروعاً إيطاليا يهدف إلى إعادة بنائها. فقد صُممت أوديسا من قبل مهندسين معماريين إيطاليين. وستكون إيطاليا في طليعة إعادة بنائها، وهو مشروع نهضة اجتماعية وروحية. ويمكن للجميع الاعتماد على إيطاليا. وستكافح إيطاليا دائماً من أجل السلام وهي على استعداد للاضطلاع بدورها في كل مكان. وبالأمر تحديدًا، اقترحنا الاجتماع مع وزير خارجية أذربيجان وأرمينيا لمناقشة الحالة في ناغورنو - كاراباخ.

ويمكن لأعضاء المجلس أن يعولوا على إيطاليا. ويمكن لأعضاء المجلس أن يعولوا على الحكومة الإيطالية.

سكوبيه، عاصمة بلدنا، ومن مواطني العالم وهي تجسيد للسلام والرحمة والتضامن. اسمحو لي أن أنقل حكمتها البسيطة والتنبؤية باعتبارها بوصلة وحلا لتحدياتنا:

“أستطيع أن أفعل أشياء لا يمكنك القيام بها؛ ويمكنك أن تفعل أشياء لا أستطيع القيام بها؛ غير أنه يمكننا معا أن نفعل أشياء عظيمة“.

والواقع أن السعي المشترك لتحقيق السلام يعتمد على مشاركتنا الجماعية. مع مواجهة العالم للعديد من التحديات الخطيرة، فإن الحرب العدوانية التي يشنها الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا هي التحدي الأكثر إلحاحا الذي يجب أن نتصدى له. إنها تشكل أكبر خرق وتحد للقواعد والالتزامات الدولية التي صاغتها ووقعت عليها روسيا ذاتها التي تدوس عليها الآن بازدراء. هذه الحرب لا تدمر فقط الأرواح وسبل العيش في أوكرانيا ومنازل الناس وآمالهم، ولكنها أيضا، تؤثر على حياة الناس في أماكن بعيدة. إن التحولات الجذرية محسوسة في جميع أنحاء منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وخارجها.

وفي إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي منظمة إقليمية بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، التي أترأسها في هذه اللحظة المحورية من تاريخها، نشعر بأثر هذه الحرب على شعوب منطقتنا، وعلى السياسة بين المناطق وعلى المؤسسات المنشأة كمنتديات للحوار وأدوات للسلام. سيستمر التأثير وفقدان الثقة والحوار إلى ما بعد الحرب في أوكرانيا وما تسببه من معاناة إنسانية مستمرة. وتعددية الأطراف نفسها معرضة لخطر أن تصبح ضحية لهذا العدوان، حيث يجري استبدال منتديات دولية كهذه بساحات قتال، واستبدال الحجج بالقوة الغاشمة. هل هناك من يستطيع أن يوضح من هو المستفيد من هذه الحرب؟ لا توجد مكاسب من هذه الحرب، هناك خسائر فقط.

تشكل أوكرانيا وشعبها شاغلا رئيسيا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها أكبر منظمة أمنية إقليمية في العالم. لقد صُمم برنامج دعم جديد لأوكرانيا كوسيلة للدعم في مختلف الميادين. وتشمل هذه

المحتمل هي الأكثر إثارة للقلق. إن أي اتفاق يعزز القدرات العسكرية لكوريا الشمالية هو انتهاك لا لبس فيه لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهذه التطورات لا تعرض للخطر أوكرانيا فحسب، بل أيضا أمن جمهورية كوريا. ومن المؤسف أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل مسارها الاستفزازي، منتهكة باستمرار قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي. ويشكل استمرار سعيها وراء البرامج النووية وبرامج القذائف تهديدا وجوديا لجمهورية كوريا، والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا، ونظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونظرا للدور الإلزامي الذي تضطلع به روسيا في تشكيل النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية وحماية السلام العالمي بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، فإننا ندعو روسيا إلى التنفيذ الكامل لقرارات المجلس التي صوتت لصالح اعتمادها.

وتستعد جمهورية كوريا للانضمام إلى عضوية المجلس ابتداء من العام القادم. ويمكن لأعضاء المجلس أن يطمئنوا إلى تقائنا الراسخ في الوفاء بالولاية الأساسية للمجلس، وهي صون السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيد عثمانى (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة الألبانية على دعوتي لمخاطبة مجلس الأمن.

إن وجودنا المشترك اليوم علامة قوية على الالتزام والمسؤولية تجاه دولتين من دول البلقان. ومن اللافت للنظر أنه بينما نحتفل بمرور 30 عاما على التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يقف بلدان وشريكان متجاوران - ألبانيا ومقدونيا الشمالية - في صدارة صيغتين رئيسيتين متعددي الأطراف، وهو إسهامنا في السلام العالمي على أساس التزامنا المبدئي بتعددية الأطراف. وتشمل تلك المبادئ الحوار والتعاون والتضامن. وهي مكرسة في وثائقنا التأسيسية، وأكثر من ذلك، في إنسانيتنا. وهي مكرسة في وثائقنا التأسيسية، وبقدر أكبر مكرسة في إنسانيتنا.

في وقت سابق من هذا الشهر، زرت مدينة كلكتا وأشدت بذكرى غونكزا بوجاكسيو، المعروفة عالميا باسم الأم تيريزا، وهي من مواليد

أكبر تحد واجهته منظمتنا منذ إنشائها. ومن المشجع أن نرى هذا العدد الكبير من المشاركين الرفيعي المستوى الذين يمثلون الدول الأعضاء من جميع أنحاء العالم. وهذا أمر حاسم، لأنه يبين بوضوح أن الحرب العدوانية التي شنها الاتحاد الروسي في أوكرانيا ليست نزاعا إقليميا بل هي عمل إجرامي تترتب عليه آثار أمنية واقتصادية واجتماعية واسعة النطاق على الصعيد العالمي، ويضرب صميم النظام المتعدد الأطراف المطلوب من الأمم المتحدة أن تحافظ عليه للأجيال المقبلة.

بداية، أود أن أهني سعادة السيد إدي رام، الذي يرأس هذه المناقشة. إن الموقف النشط والواضح لألبانيا بشأن العدوان الروسي لمثالاً على الأثر الذي يمكن يحدثه في السياسة الدولية ما يطلق عليه بلد صغير - وإن كنت لا أحب هذا التعبير، لأن قدر بلد ما يحدده حجم أعماله، وليس مساحته - مثل ألبانيا، التي يحفزها التزامها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

والامتثال لتلك المقاصد والمبادئ هو التزام يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الوفاء به. ولهذا السبب، لا يمكننا أن نظل صامتين عندما ينتهك ميثاق الأمم المتحدة بوحشية بفعل حرب عدوانية واحتلال للأراضي وخطب تُثير من جديد أحلك مخاوف البشرية. وكون الدولة عضوا دائما في مجلس الأمن لا يجلب معه امتيازات فحسب، بل التزامات أيضا. وينبغي لروسيا، أكثر من أي دولة أخرى، أن تحترم مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولذلك، فإن الدعم الدولي المستمر لأوكرانيا يكتسي أهمية حيوية للسلام والأمن الدوليين.

نشعر بقلق عميق إزاء قرار الاتحاد الروسي الانسحاب من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. إذ تستخدم روسيا الغذاء علنا كسلاح، وتؤدي أفعالها غير المسؤولة إلى تضخم أسعار المواد الغذائية وتفاقم انعدام الأمن الغذائي العالمي. لا بد من إدانة قصف روسيا للموانئ الأوكرانية ومرافق الحبوب إدانة حازمة، نظرا لأن هذا القصف لا يسبب الدمار والخسائر البشرية فحسب، بل يؤدي أيضا إلى تفاقم نقص الحبوب في بلدان جنوب الكرة الأرضية. ونرحب بالجهود القيمة التي بذلتها الأمم المتحدة لإبرام الاتفاق قبل عام.

التدابير تعزيز سيادة القانون وإزالة الألغام لأغراض إنسانية والتخفيف من الآثار البيئية والاقتصادية المترتبة على ذلك. إن ممثلي الخاصين وفريق من الفنيين العاملين في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا موجودون بالفعل في الميدان لتحويل الأقوال إلى أفعال ملموسة مع استكشاف سبل لمزيد من التعاون.

ويمكن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تفعل الكثير في أوقات الحرب، بل وأكثر في أوقات السلم. ومشاركتها السابقة في أوكرانيا دليل قوي على ذلك. إننا، كمنظمة، ملتزمون بالتخفيف من تداعيات هذه الحرب وتقديم يد العون للناس في الميدان. ولا يزال أعضاء بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا - وهم أشخاص يخدمون قضية الحقيقة والثقة - محتجزين. وأود أن أدعو مرة أخرى إلى إطلاق سراحهم فورا ومن دون قيد أو شرط. بعد زيارتي الأولى إلى أوكرانيا في كانون الثاني/يناير، أخطط الآن للقيام برحلة ثانية بصفتي الرئيس الحالي للتواصل مباشرة مع الناس في الميدان والاستماع إلى احتياجاتهم وآمالهم ومخاوفهم. شعارنا هو "الأمر يتعلق بالناس"، ومن أجل شعب أوكرانيا وغيرهم من المحتاجين في جميع أنحاء العالم يجب أن نعمل معا، وأن نفعل المزيد وأن نقوم بما هو أفضل.

بالعودة إلى حيث بدأت، هناك دروس وأدوات قيمة تمتلكها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتعرفها، وهناك تجارب وخبرات تمتلكها الأمم المتحدة. إن مفهوم الأمن الشامل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأدواتها وقدرة الأمم المتحدة على التواصل عالميا ومقدرتها المعترف بها هي أمور متعاضدة. وبالبناء على قيمنا وميزاننا التنافسية، وبالعامل معا، يجب أن نبذل قصارى جهدنا لإنهاء الحرب ضد أوكرانيا ومواصله مسعانا المشترك من أجل السلام والاستقرار والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية في جمهورية بلغاريا.

السيدة غابرييل (بلغاريا) (تكلمت بالفرنسية): إنه لشرف وامتنياز أن أشارك في هذه المناقشة. إننا نواجه اليوم تحديا أمنيا، ربما يكون

الأمم المتحدة من خلال تعددية الأطراف الفعالة بغية صون السلام والأمن في أوكرانيا. سأركز في بياني على ثلاثة أبعاد للحالة في أوكرانيا: الواجب الإنساني، وأهمية العمل المتعدد الأطراف، والطريق إلى السلام.

لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل العواقب الإنسانية للحرب في أوكرانيا، سواء بالنسبة لشعبها أو لشعوب البلدان المجاورة وخارجها. لقد أسفرت الحرب في أوكرانيا بالفعل عن سقوط مئات الآلاف من الضحايا والمقاتلين والمدنيين، مما أثر بشكل غير متناسب على النساء والأطفال. ولذلك، فإن الوقف الفوري للأعمال القتالية أمر ملح. وريثما يتم ذلك، يجب إعطاء الأولوية لحماية المدنيين، وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بدون عوائق، واحترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين، تماشيا مع قرار الجمعية العامة دإط-2/11، بشأن العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا، الذي قدمته المكسيك وفرنسا.

وأعتمد هذه الفرصة لأتوجه بالعمل الملتمزم المتواصل الذي يقوم به مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمات الإنسانية في الميدان، فضلا عن استعداد وسخاء البلدان التي رحبت بملتمسي اللجوء.

وينبغي ألا يكون هناك شك في أن جميع الدول ملزمة باحترام القانون الدولي الإنساني وضمأن احترامه. ولذلك تدين المكسيك استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وكذلك أي استخدام، من جانب أي طرف وفي أي مكان، للذخائر العنقودية والألغام المضادة للأفراد، التي حظرها القانون الدولي بسبب طبيعتها الشديدة الضرر وآثارها العشوائية.

وتشعر المكسيك بقلق بالغ إزاء الخطاب النووي الذي ظهر في سياق هذه الحرب. فنحن ندين بشكل قاطع أي تهديد - صريحا أو مستترا - باستخدام الأسلحة النووية من جانب أي طرف وتحت أي ظروف، باعتبار ذلك مخالفا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء الخطر الإشعاعي الجسيم للعمل العسكري

تسعى بلغاريا بهمة إلى إيجاد حلول بديلة لفتح طرق التجارة في البحر الأسود، ولكن بالتعاون الإقليمي والدولي يمكن أيضا التوصل إلى هذه الحلول. إن حرب روسيا ضد أوكرانيا لا تهدد التطور التاريخي للمجتمع الدولي على مدى السنوات الـ 78 الماضية فحسب، بل تعرض للخطر أيضا الثقة المتبادلة وتعددية الأطراف كمفهوم رئيسي يقوم عليه هيكل النظام الدولي المعاصر.

من الأهمية بمكان أيضا ألا ننسى المسؤولين عن الجرائم الدولية الجسيمة المرتكبة في أوكرانيا. لقد اعتمدت الجمعية العامة عدة قرارات تدين انتهاك ميثاق الأمم المتحدة، الذي يجسد الفهم العالمي لأهدافنا وأولوياتنا الرئيسية كمجتمع دولي وأهمية الحفاظ على تعددية الأطراف، حتى في الأوقات الصعبة. علاوة على ذلك، تؤيد بلغاريا العمل الموحد والمنسق بشأن جميع الجهود الرامية إلى النظر في الأدلة المتزايدة على الفظائع المرتكبة في أوكرانيا، بما في ذلك لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا وبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا. ونؤيد أوكرانيا في مبادرتها لتعزيز سلام شامل وعادل ودائم. ونعتقد أن عملية السلام ينبغي أن تقودها أوكرانيا. وتتضمن صيغة السلام التي اقترحتها الرئيس زيلينسكي الأسس اللازمة. ونشجع بنشاط جميع البلدان على دعم تلك الصيغة، التي تعالج أيضا الآثار الكبرى للحرب على الأمن الغذائي وأمن الطاقة والبيئة والأمن النووي.

ستواصل بلغاريا دعم أوكرانيا والشعب الأوكراني في كفاحهما من أجل الحرية. إن دعم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية يعني الدفاع عن مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ولن يتسنى العودة إلى النظام القائم على القواعد وإعادة بناء الثقة إلا بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العسكرية الروسية من أراضي أوكرانيا المعترف بها دوليا وتقديم مرتكبي الجرائم الدولية إلى العدالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية الولايات المتحدة المكسيكية.

السيدة بارسينا إيبارا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): نتفق المكسيك مع أساس هذه المناقشة، وهو التمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق

الروسي لأوكرانيا، الذي يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ومع ذلك، نحن مقتنعون أيضا بأن القانون الدولي والدبلوماسية الدولية يوفران الوسائل اللازمة للتوصل إلى حل سلمي للنزاع.

نحن ندرك تماما أنه ستكون هناك عقبات على طول الطريق، وأن السلام العادل والمستدام لا يُبنى على النوايا الحسنة وحدها. إلا أننا سنكون غير متسقين مع أنفسنا ما لم نحاول، بوصفنا الأمم المتحدة، وضع خارطة طريق للسلام تركز على مبادئ القانون الدولي.

وسيتطلب المستقبل القريب الانفتاح والحوار والشعور بالالتزام الحقيقي، سواء من الأطراف المعنية أو من المجتمع الدولي، وذلك من أجل وضع حد لهذه الحرب. وتؤكد المكسيك من جديد استعدادها لدعم ذلك المسعى الرامي إلى تحقيق السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء كندا.

السيد تروودو (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر ألبانيا على استخدام رئاستها لعقد هذه الجلسة. كما أود أن أشكر الرئيس فولوديمير زيلينسكي على كلماته في وقت سابق اليوم.

بصفتنا قادة، فإن حماية سيادة دولنا هي أحد أقدس واجباتنا. وأي انتهاك لها أمر غير مقبول. إنه انتهاك لميثاق هذه المؤسسة ذاته. وانتهاك للقانون الدولي. إنه انتهاك لسلم وأمن الشعوب.

لقد أنشئت الأمم المتحدة من أجل إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وهذا المبدأ الأساسي قد وجه هذه المؤسسة منذ إنشائها. ولذلك يجب أن نكون واضحين بنسبة 100 في المائة بشأن ما يحدث الآن. إن روسيا، العضو الدائم في مجلس الأمن، قد شنت حربا غير مشروعة ولا تزال تشنها.

(تكلم بالفرنسية)

لقد انتهك فلاديمير بوتين سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ويسعى إلى إنكار حقوق الشعب الأوكراني في تقرير مستقبله. وفي الوقت نفسه، ما فتى الاتحاد الروسي يستخدم حق النقض بشكل صارخ داخل هذه المنظمة لتيسير هذه الحرب وانتهاكات مبادئ الأمم المتحدة.

بالقرب من محطات الطاقة النووية. تقدر المكسيك وتدعم العمل الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام، رافائيل غروسي، في محطة زابورييجا للطاقة النووية في أوكرانيا. وتؤكد المكسيك من جديد أهمية احترام الركائز السبع للسلامة والأمن النوويين التقنيين والماديين والمبادئ الخمسة لحماية محطة زابورييجا للطاقة النووية، على النحو الذي أرسته الوكالة. إن انتشار الأسلحة لا يؤدي إلى تفاقم النزاع فحسب، بل إن توافرها على نطاق واسع، عندما تنتهي الحرب، يمكن أن يغذي عددا لا يُحصى من الأنشطة الإجرامية، وإذا وقعت أسلحة أخرى في أيدي أطراف غير حكومية فقد يؤدي ذلك إلى انتهاكات أخرى للقانون الدولي.

وفيما يتعلق بالعمل المتعدد الأطراف لحل النزاع في أوكرانيا، لن يتحقق سلام دائم إلا إذا وُضع حد لاستخدام القوة واحترمت السلامة الإقليمية لأوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا. فهذا مطلب أساسي. لقد قُدمت مقترحات مختلفة للسلام تشمل كلا الطرفين، بما في ذلك مبادرة قدمتها المكسيك، ولكن لم تكن هناك حتى الآن الإرادة السياسية للدخول في محادثات سلام تأخذ في الاعتبار المطلب الأساسي الذي ذكرته. ولكن يجب أن نواصل بذل الجهود وتهيئة الظروف لتعزيز الثقة.

وفي هذا الصدد، مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ومذكرة التفاهم الموقعة مع الاتحاد الروسي بشأن الأغذية والأسمدة قد قامتا بدور حاسم في استعادة الثقة واستقرار أسواق الأغذية وضمان الأمن الغذائي في كثير من البلدان. ولذلك تأسف المكسيك لتعليق مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، وهو ما سيؤثر على الأمن الغذائي بصفة خاصة في البلدان الأقل تقدما. إننا نرحب بجهود الوساطة التي تبذلها تركيا وبالتصميم الثابت الذي أعرب عنه أمس الأمين العام أنطونيو غوتيريش (انظر A/78/PV.4) على مواصلة السعي إلى استئناف صادرات الحبوب والأسمدة من أوكرانيا والاتحاد الروسي.

منذ البداية والمكسيك تعرب عن موقفها بشكل لا لبس فيه، سواء في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة، وتدين بشكل قاطع الغزو العسكري

(تكلم بالإنكليزية)

تؤيد كندا المبادئ الرئيسية لصيغة السلام الأوكرانية لأنه يجب أن يكون سلاما يحترم ميثاق الأمم المتحدة، ويستند إلى القانون الدولي، ويحافظ على السلامة الإقليمية لأوكرانيا. سلام يدعم إنسانيتنا المشتركة وقيمنا المشتركة، وليس سلاما يغض الطرف. يجب أن يكون سلاما مبنيا على احترام الحقائق واحترام القواعد. هذا ما ستدافع عنه كندا دائما في كل مكان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والشؤون الأوروبية في جمهورية كرواتيا.

السيد غرليتش - رادمان (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تشكل الحرب العدوانية التي شنتها روسيا على أوكرانيا دون مبرر أو سابق استفزاز أكبر تحد يواجهه السلم والأمن الدوليان منذ عقود. ومن المؤكد أن معظم المآسي الكبيرة التي سببها هذا الغزو الروسي ملطخة بالدماء البشرية - جراء ما ارتكب من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تسببت في تشريد البشر وإذائهم. هذا علاوة على ما تسببت به الحرب الروسية من مآسي اقتصادية واجتماعية وإنسانية غير مسبوقة أصبحت آثارها محسوسة على الصعيد العالمي.

وقد واصلت روسيا، بقرار إنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وزيادة ما تشنه من هجمات عسكرية على الموانئ الأوكرانية والهيكل الأساسية الزراعية، استخدام الغذاء سلاحا وتسببت في تفاقم انعدام الأمن الغذائي العالمي. ولم يضر انعدام الأمن في مجال الطاقة، الناجم أيضا عن الغزو الروسي، بالاقتصاد العالمي فحسب، بل وبمجتمعات وشعوب ومناطق بأكملها في جميع أنحاء العالم. ومما يزيد من مستوى التهديد الذي تشكّله هذه الأفعال على السلام العالمي أنها تصدر عن عضو دائم في مجلس الأمن ودولة حائزة للأسلحة النووية.

فقد هاجمت روسيا، بإنكارها مبدأي السيادة والسلامة الإقليمية، وهما ركيزتا ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فكرة تعددية الأطراف ذاتها والأمم المتحدة نفسها.

يجب علينا جميعا أن نتصدى لهذه الإهانة للأمم المتحدة. ويجب أن نتخذ إجراء لوقف العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، والوفيات المأساوية الناجمة عن ذلك الغزو غير المبرر. ويجب ألا ندع العالم يعود إلى مكان تصنع فيه القوة الحق. يجب أن نتأكد من أن الحدود تعني شيئا، حتى عندما يكون لدى الجار جيش أكبر. وينبغي أن يكون احترام سيادة القانون والمساءلة أمامه أمرا أساسيا وغير قابل للتفاوض.

لقد ولدت هذه الهيئة من رماد الحرب الأكثر دموية التي شهدتها البشرية على الإطلاق. لقد مات عشرات الملايين من الناس في أوروبا وأفريقيا وآسيا خلال الحرب العالمية الثانية. لقد اهتز ضمير العالم لرؤية النزاع الدموي يعود إلى أوروبا، وهو نزاع يهدد السلام الذي أدى على مدى ثلاثة أرباع قرن إلى ازدهار غير مسبوق في جميع أنحاء العالم. فلا يمكننا أن نسمح بحدوث ذلك. لأنها ليست أوكرانيا وحدها أو حتى أوروبا وحدها هي التي تعاني ما لم نتمسك بقيمتنا. سنعاني جميعا، بما في ذلك كل المجتمع الدولي في بلدان الجنوب.

والأمر لا يتعلق بالآثار بعيدة المدى والطويلة الأجل فحسب، بل يتعلق بالمعاناة التي تحدث الآن. إن روسيا تستخدم الطاقة والغذاء كسلاح، مما يدفع بالملايين إلى مواجهة نقص الإمدادات والجوع، وحتى إلى المجاعة. وتكرس كندا جهودها للتخفيف من آثار ذلك على الفئات الأكثر ضعفا. ولا نعتقد أنه علينا أن نختر بين دعم أوكرانيا ودعم أهداف التنمية المستدامة والتنمية العالمية. ففي الواقع، الخيار المسؤول الوحيد هو القيام بالأمرين معا، وهو ما نقوم به بالتضامن والالتزام المالي.

(تكلم بالفرنسية)

إن معركة أوكرانيا هي أيضا معركتنا. وهي أيضا كفاحنا المشترك، ولا يمكن أن يكون هناك شك في ذلك. تدعو كندا روسيا إلى سحب قواتها فورا وبشكل كامل ودون شروط.

(تكلم بالإنكليزية)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية في جمهورية النمسا.

السيد شاننبرغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): منذ ما يقرب من 19 شهرا، انتهكت روسيا السلام في أوروبا بغزوها الوحشي لأوكرانيا، جارتها المستقلة وذات السيادة. ومنذ ذلك الحين، ما فتئت هذه الحرب العدوانية تسبب دمارا ويأسا لا يمكن تصورها. لقد انقضى 19 شهرا من الهجمات التي تستهدف المدنيين وجرائم الحرب الوحشية والتهديدات النووية غير المسؤولة والاستخدام المغرض للجوع والطاقة كسلاح، مما يؤثر على أشد الأشخاص ضعفا.

وقد آن الأوان لأن ينتهي ذلك. ويجب على روسيا أن تسحب قواتها من أراضي أوكرانيا، بما في ذلك من القرم ومدينة سيفاستوبول. فحسب أوكرانيا يستحق أن يتمتع بالسلام العادل والدائم. وستدعم النمسا أي مبادرة تؤدي إلى تحقيق ذلك الهدف، بما في ذلك خطة السلام التي طرحها الرئيس زيلينسكي.

وأود أن أكون واضحا جدا. حقا، إن هذه الحرب تدور في أوروبا، لكنها ليست حربا أوروبية بأي حال من الأحوال. إنها تشكل اعتداء على النظام الدولي القائم على القواعد. وهي انتهاك سافر ومتعمد للميثاق التأسيسي للأمم المتحدة. وبموجب الميثاق، التزمت جميع الدول في هذه القاعة بتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وبالامتناع عن التهديد باستعمال القوة.

والأسوأ من ذلك هو أن هذا الانتهاك لم ترتكبه أي دولة فحسب، بل ارتكبه عضو دائم في مجلس الأمن، في هذه الهيئة ذاتها. ولذلك يتخذ بلدي، النمسا، هذا الموقف الواضح. نعم، نحن محايدون عسكريا. غير أننا لن نكون أبدا غير مباليين أو محايدين عندما يتعلق الأمر بارتكاب انتهاكات للقانون الدولي، فهو درعنا وعباءتنا الواقية ضد استعمال القوة بشكل انفرادي وضد نظام دولي تصنع فيه القوة الحق ويحل فيه قانون الغاب محل سيادة القانون.

فلنتوقف عن المراوغة - لقد أظهر غزو روسيا غير المبرر لأوكرانيا مرة أخرى عجز مجلس الأمن عن التصرف. وقد حان الوقت

لأوكرانيا، وهي إحدى الدول الأعضاء المؤسسة للأمم المتحدة، حق أصيل لا يمكن إنكاره في الدفاع عن نفسها والكفاح من أجل استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ويشكل الاعتراف بتلك الحقوق غير القابلة للتصرف الأساس الذي قامت عليه الأمم المتحدة. ومن ذلك المنطلق، فإن كلنا اليوم أوكرانيا.

وسيبقى مجلس الأمن ضحية ما دامت الحرب مستعرة في أوكرانيا. وقد استجابت الجمعية العامة بمسؤولية ودون تردد من خلال عقد دورة استثنائية وإتاحة منبر واضح يدين منه العالم الحرب على أوكرانيا. ولا يزال ذلك النداء العالمي يمنح قيمة ودعما هائلين لتعددية الأطراف. ومع ذلك، فلكي يتسم النظام المتعدد الأطراف بالفعالية، يحتاج العالم إلى أن تعمل هيئات الأمم المتحدة بكامل طاقتها وتتقانى كل منها في الوفاء بولايتها ويتحقق التعاون بينها. ومن المؤسف أننا نفتقر إلى ذلك اليوم.

ولا يمكن لتعددية الأطراف أن تكون فعالة إلا إذا قامت على العدالة، ولكن لا يمكن الحفاظ على العدالة إذا لم تكن هناك مساءلة. ولذلك السبب نفسه، يجب دعم المساءلة عن الجرائم المرتكبة في أوكرانيا. وليس ذلك فحسب لأن ضحايا بوشا أو إربين أو خاركيف يستحقون العدالة؛ بل لأن هناك حاجة إلى المساءلة أكثر من أي شيء آخر حتى نتمكن من منع تكرار هذه الفضائع، وبالتالي حماية النظام المتعدد الأطراف ودور الأمم المتحدة.

ومن ذلك المنطلق، تؤيد كرواتيا الجهود التي تهدف إلى تعزيز المساءلة عن الجرائم الدولية المرتكبة في أوكرانيا وضدها في جميع المحافل المتعددة الأطراف المعنية، بما فيها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا. ولدى القيام بذلك، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أيضا أن السعي إلى تحقيق المساءلة ليس حدثا قائما بذاته، بل هو جزء من عملية طويلة ومعقدة. هذا علاوة على أن المرحلة الانتقالية التي ستلي انتهاء النزاع ستكون صعبة جدا. وكرواتيا عازمة على الوقوف إلى جانب أوكرانيا.

من جميع أنحاء أوكرانيا وضرورة كفالة المساءلة عن أخطر الجرائم الدولية.

وفي سياق أوكرانيا، تشكّل المساءلة مفتاح إيجاد مستقبل سلمي لأوكرانيا ومنطقتنا. بيد أن المساءلة تكتسي أهمية أساسية خارج نطاق أوروبا كونها ضماناً للنظام الدولي الذي أقمنه لأنفسنا، والذي تأسس على حظر الاستعمال غير المشروع للقوة. والعدوان على أوكرانيا هو التحدي الأكثر وضوحاً لذلك النظام منذ إنشاء هذه المنظمة.

ولذلك، فإن توضيح أن شن تلك الحرب العدوانية في حد ذاته عمل إجرامي هو السبيل الوحيد لحماية ليس أوكرانيا فحسب، بل جميع أعضاء الأمم المتحدة، وبالطبع الدول الصغيرة على وجه الخصوص، ونحن نمضي قدماً معنا. ولذلك، فإن جهود أوكرانيا لضمان المساءلة المجدية عن جريمة العدوان، تمثياً مع القانون الدولي، تحظى بدعمنا الكامل. ولا بد لنا أن نكفل، لمصلحتنا جميعاً، وجود أمم متحدة تتمتع بمجلس أمن فعال، وليس مجلساً معطلاً، ونظاماً دولياً يحكمه القانون وليس الحرب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية رومانيا.

السيدة أودوبيسكو (رومانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشيد بالرئاسة الألبانية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة الرفيعة المستوى بشأن صون السلام والأمن في أوكرانيا.

بصفتنا بلداً مجاوراً لأوكرانيا، نود أن نشاطركم بعض الآراء بعد أكثر من عام ونصف العام من بدء الحرب العدوانية غير المبررة وغير القانونية التي شنها الاتحاد الروسي على أوكرانيا. إن الاتحاد الروسي، وهو عضو دائم في مجلس الأمن، ولّد أخطر أزمة دولية لتعددية الأطراف منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وأطال أمدها. فهو يقوض ميثاق الأمم المتحدة وكل ما تمثله. واليوم نقف مع الميثاق والقانون الدولي ونكرر التأكيد على أنه لا يوجد سوى سبيل واحد لإنهاء العدوان: يتعين على الاتحاد الروسي أن يكف عن استخدامه للقوة وأن ينسحب انسحاباً كاملاً وفورياً من أراضي أوكرانيا داخل حدودها

لأن نعالج المشكلة الهيكلية الواضحة للعيان بأن نجعل المجلس أكثر تمثيلاً، بما في ذلك من خلال إضافة مقاعد للبلدان الأفريقية وإجراء مناقشة صادقة أخيراً بشأن إنهاء استخدام حق النقض. فقد ولى منذ وقت بعيد زمن امتلاك خمس دول سلطة اتخاذ القرار باسمنا جميعاً. وحق الآن وقت الإصلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الخارجية والتعليم والرياضة في إمارة ليختنشتاين.

السيدة هاسلر (ليختنشتاين) (تكلمت بالإنكليزية): ما فتئ العدوان على أوكرانيا يشكّل تحدياً أساسياً للنظام الدولي منذ 18 شهراً مرت طويلة. وأود هنا أن أشيد بالشجاعة التي يبديها شعب أوكرانيا. ونعرب عن حزننا الشديد لما يعيشه ضحايا الحرب العدوانية الروسية من معاناة.

إن الأمم المتحدة تشكّل الضامن الأساسي للسلام والأمن بالنسبة لبلايين البشر في جميع أنحاء العالم. ويستدعي ذلك احترامنا الجماعي للقانون الدولي والإرادة لإنفاذه معنا. وقد فعلنا ذلك عندما انضمنا إلى المنظمة إيماناً منا بالنظام الدولي الذي يجسده ميثاق الأمم المتحدة. ويشمل ذلك ضمان أن يُقابل الاستعمال غير المشروع للقوة وانتهاك السيادة والسلامة الإقليمية وبالتأكيد شن أعمال العدوان، برد جماعي قوي من أعضاء الأمم المتحدة.

إن المجلس لم يتمكن من الاضطلاع بدوره القيادي. والسبب في ذلك، كما نعلم جميعاً، هو تكرار استخدام الاتحاد الروسي لحق النقض. ولذلك نحن مصممون على مواصلة عملنا لتعزيز الدور الذي تؤديه الجمعية العامة في مسائل السلم والأمن. وقد شكّلت مبادرة حق النقض (قرار الجمعية العامة 262/76) الخطوة الأولى فحسب في ذلك الصدد.

لقد أثبتت الجمعية العامة قدرتها على الاضطلاع بدور المجلس. وفيما يتعلق بأوكرانيا، فقد فعلت ذلك بدعم ساحق من الدول الأعضاء. فقد اتخذنا معاً قرارات ذات أهمية أساسية تحدد معياري السلام الذي نتطلع إليه جميعاً - وهما الانسحاب الكامل لجميع القوات الروسية

إن الأزمة التي نواجهها اليوم تتطلب تعزيز التعاون وإيجاد حلول مشتركة. وقد أصبح العمل العالمي من أجل أوكرانيا والدفاع عن النظام الدولي القائم على القواعد الآن أكثر أهمية. ونحن الآن بحاجة إلى إصلاح فعال للأمم المتحدة، بدءاً بهذا الجهاز ذاته، المكلف بصون السلام والأمن الدوليين. ويجب أن نتجنب الشعور بالكلل وأن نصبح أكثر اتحاداً وتصميماً في الدفاع عن قيمنا والسلام والأمن الدوليين والتمسك بها، بدءاً بسلام عادل ومستدام في أوكرانيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية أستراليا.

السيدة وونغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة الرفيعة المستوى. وأعرب عن تقديري لجميع زملائنا هنا اليوم، ولا سيما ممثل أوكرانيا.

تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية فريدة تجاه شعوب العالم عن صون السلام والأمن الدوليين. وقد كان إنشاء المجلس بمثابة إعلان واضح عن نوايا دول العالم بأنه يجب احترام سيادة جميع الدول الأعضاء، وأنه ينبغي ألا تتمكن أكبر البلدان من تقرير مصير البلدان الأصغر حجماً، وألا يتحول الخلاف إلى حرب. وعندما أنشئ المجلس، أخذ أعضاؤه على عاتقهم التزاماً جدياً، ولا سيما أعضاؤه الخمسة الدائمون، الذين منحوا سلطة الاعتراض على إرادة المجلس. إن امتلاك هذه السلطة يتطلب من الأعضاء الخمسة التزاماً بمنع نشوب النزاعات، وعدم التصرف كمعتد والتصرف كقدوة يحتذى بها في دعم القواعد.

لم يكن القصد من حق النقض أبداً تمكين بلد ما من إساءة استخدام ميثاق الأمم المتحدة وأن يكون فوق القانون. ولكن انقضى أكثر من 570 يوماً منذ أن شنت روسيا غزوها الشامل غير القانوني وغير الأخلاقي لأوكرانيا، وهو انتهاك صارخ للميثاق من جانب عضو دائم في المجلس وهجوم على كل دولة عضو وكل شخص على هذه الطاولة. إن تصرفات روسيا تؤدي إلى أزمة عالمية في مجالي

المعترف بها دولياً. وينبغي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحترم استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ولكن السلام في أوكرانيا لا يمكن استعادته بالتقاعس عن العمل. وتؤيد رومانيا تأييداً تاماً صيغة السلام الأوكرانية بوصفها الإطار الوحيد المؤدي إلى سلام عادل ودائم ومستدام، سلام لا يكفي المعتدي.

هذه الحرب غير القانونية تؤثر على منطقتنا، وكما يعلم المجلس، على العالم بأسره. وتؤثر بشدة على الأمن في منطقة البحر الأسود الكبرى. وفي الآونة الأخيرة، تم العثور على شظايا من طائرات روسية مسيرة على أراضينا بالقرب من الحدود الرومانية الأوكرانية، مما يولد خطراً كبيراً على سكان المنطقة. وتشكل الحرب تحدياً لقدرة الدول المجاورة على الصمود، مثل جمهورية مولدوفا، الدولة الأكثر تضرراً من الحرب، إلى جانب أوكرانيا نفسها.

ولا يزال أثر الحرب العدوانية على أوكرانيا أيضاً مصدر قلق لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وله عواقب ذات أبعاد عالمية، لا سيما بالنسبة للأمن الغذائي والطاقة والاستقرار الاقتصادي. وبإنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ومهاجمة الموانئ الأوكرانية على البحر الأسود ونهر الدانوب، على الجانب الآخر مباشرة من أراضي رومانيا، زاد الاتحاد الروسي من حدة أزمة الغذاء العالمية. ولا تزال رومانيا ملتزمة بدعم الجهود العالمية بشأن الأمن الغذائي. وحتى الآن، قمنا بتسهيل عبور أكثر من 25,5 مليون طن من الحبوب الأوكرانية.

ومع اقتراب فصل شتاء آخر، سنلبي توقعات الضعفاء مرة أخرى. ومنذ اليوم الأول للحرب العدوانية، عملت رومانيا، حكومة وشعباً، كأول المستجيبين في تقديم المساعدة لنحو 6 ملايين أوكراني عبروا حدودنا وبحثوا عن مأوى في بلدنا.

وتؤيد رومانيا بقوة الجهود الرامية إلى تحقيق المساءلة عن جميع الجرائم المرتكبة ضد أوكرانيا، بما في ذلك جريمة العدوان. ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب للمسؤولين عن الفضائح في أوكرانيا. وهذا جانب آخر من جوانب السلام الشامل والعادل والدائم في أوكرانيا.

ينتهك ميثاق الأمم المتحدة. إن مبادئ الميثاق ليست حتميات أخلاقية وقانونية فحسب، بل إنها تحدد أيضا وجود النظام الدولي القائم على القيم التي يتطلع إليها كل إنسان في نهاية المطاف - السلام والرخاء والتمتع بحقوقه. لقد اتخذت الغالبية الساحقة من أعضاء الجمعية العامة موقفا حازما بالتشديد على الالتزام بسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وأعربت الجمعية العامة أيضا عن أسفها للعواقب المدمرة للعُدوان الروسي على المدنيين، ولا سيما الأطفال، في انتهاك كامل للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

نشد بحقيقة أن القوات المسلحة الروسية والجماعات المنتسبة إليها في أوكرانيا قد أضيفت إلى قائمة العار في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاعات المسلحة. ويجب علينا الآن أن نتخذ إجراء. ومما يؤسف له أن مجلس الأمن عجز حتى الآن عن أداء دوره بوصفه الضامن النهائي للسلام. وأوكرانيا ليست البلد الوحيد الذي يعاني من هذا العجز. إذ إن العالم بأسره يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى نظام دولي فعال ومُجدٍ يضرب بجذوره في احترام ميثاق الأمم المتحدة.

بينما تَحترق أوكرانيا، لا تزال التحديات التي تواجهها أجزاء أخرى من العالم قائمة. فأهداف التنمية المستدامة تواجه تأخيرات هائلة. وتدرك بلجيكا ذلك تماما لأنها تسهم أكثر من أي وقت مضى في تعددية الأطراف الفعالة وفي إصلاح المؤسسات المالية الدولية. وبما أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يقدمون 43 في المائة من المساعدة الإنمائية العالمية، فإن روسيا كانت عديمة الضمير. لقد منعت النقل البحري للحبوب واستهدفت البنية التحتية التي تغذي العالم بأسره. وحوّلت روسيا عدوانها إلى نموذج سلبي للعمل التجاري وعززت موقفها في سوق الحبوب، مما زاد من اعتماد بعض البلدان عليها، في حين انخرطت في أبشع أشكال الابتزاز. إن الدعم الأقاليمي واسع النطاق لاستئناف مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب يدل مرة أخرى على القيمة الجوهرية لتلك المبادرة، التي نأمل أن تحظى بدعم أكبر في المستقبل القريب.

لقد أعربت غالبية المشاركين في مناقشة اليوم المفتوحة عن معارضتها لرؤية للعلاقات الدولية تكون فيها للقوة الأسبقية على

الأمن الغذائي وأمن الطاقة. وقد أدى إنهاءها لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وهجماتها على البنية التحتية الغذائية الأوكرانية إلى منع وصول الغذاء إلى أولئك الذين هم في أمس الحاجة إليه.

ولكن في حين أن تكلفة الحرب الروسية يدفعها أشد الناس ضعفا في العالم، فإن أوكرانيا تعاني أكثر من غيرها. وتسببت روسيا في خسائر مأساوية في الأرواح وأضرار كارثية في جميع أنحاء أوكرانيا. لقد عرّضت وجود أوكرانيا ذاته للخطر. ومزقت العائلات، واختطف آلاف الأطفال في محاولة لتعليمهم التنصل من أحبابهم وكراهية وطنهم. لقد شهد هذا النزاع قسوة كبيرة، لكن إبعاد طفل عن الأسرة لتحقيق هذه الغايات هو أمر بغض. وتقف أستراليا بثبات إلى جانب شعب أوكرانيا، الذي يواصل إظهار شجاعة غير عادية، ونضم صوتنا إلى جميع الذين يطالبون بعودة أطفال أوكرانيا المختطفين. ونساهم بالمساعدات الدفاعية والاقتصادية والإنسانية الطارئة - حوالي 890 مليون دولار أسترالي حتى الآن - ون تدعم جهود أوكرانيا لمحاسبة روسيا. وهدفنا، مثل كثيرين آخرين، هو المساعدة في تمكين أوكرانيا من إنهاء هذه الحرب بشروطها الخاصة.

وبوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، نقع على عاتقنا جميعا مسؤولية فضح سلوك روسيا الفظيع. ويجب على بقية الأعضاء الدائمين في المجلس أن يكونوا ثابتين تماما في ممارسة الضغط على روسيا لإنهاء هذه الحرب. إن إساءة استخدام روسيا لحق النقض إهانة لنا جميعا. ويشدد ذلك على الحاجة إلى إصلاح عاجل للمجلس، بما في ذلك فرض قيود على استخدام حق النقض. ومن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن يتمسك المجلس بمبدأ التساوي في السيادة بين جميع أعضاء الأمم المتحدة. وهذا هو المبدأ الأول للميثاق والأساس المنطقي ذاته للأمم المتحدة نفسها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الخارجية والشؤون الأوروبية والتجارة الخارجية والمؤسسات الثقافية الاتحادية في بلجيكا.

السيدة لحبيب (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): قبل ثمانية عشر شهرا، دُهل العالم وهو يشهد العدوان الروسي في أوكرانيا، الذي

الحالة من خلال ما يسمى بالانتخابات في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتا وبصورة غير قانونية - مناطق القرم ودونيتسك ولوغانسك وزابوريجيا وخيرسون.

وندين بشدة تلك المحاولة الرامية إلى الإدماج غير القانوني لأراضي أوكرانيا، التي نؤيد سيادتها واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية تأييدا كاملا. في ذلك الصدد، أود أن أذكر بأن رأي المجتمع الدولي بشأن عدوان روسيا المشين قد أعرب عنه بالفعل. ففي قرار الجمعية العامة الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2022 (دإط-4/11)، دانت سلوك روسيا الخبيث بتصويتها الذي كانت نتيجته 143 صوتا مؤيدا.

ونعرب أيضا عن قلقنا الشديد إزاء تزايد عدد الإصابات. إذ إن تعمد توجيه الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية جريمة حرب. وستواصل سلوفاكيا دعم جميع الجهود الرامية إلى كفالة المساءلة الكاملة للمسؤولين، بما في ذلك المساءلة المالية من خلال التعويض عن جميع الأضرار الناجمة.

وأود أيضا أن أذكر الأعضاء بأن عواقب تصرفات روسيا تتجاوز أوكرانيا بكثير. إننا نشجب قرار روسيا إنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، الذي أعقبه زيادة الهجمات على الموانئ الأوكرانية. وبذلك، لا تؤدي روسيا إلا إلى تفاقم أزمة الغذاء العالمية. إن موسكو غير مبالية تماما بمئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم الذين يواجهون الجوع. وبدلا من ذلك، تواصل روسيا وممثلوها نشر الدعاية والمعلومات المضللة، والأسوأ من ذلك، التهديد باستخدام الأسلحة النووية.

أعتقد أننا يمكن أن نتفق جميعا على أن هذا السلوك غير مقبول إطلاقا، وعلينا واجب جماعي يتمثل في اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لمنع روسيا من احتجاز العالم رهينة لشهيتها الإمبريالية. ندعو روسيا مرة أخرى إلى الوقف الفوري لعدوانها على أوكرانيا وسحب جميع قواتها العسكرية بالكامل ودون قيد أو شرط من كامل أراضي أوكرانيا، داخل حدودها المعترف بها دوليا. وبهذه الطريقة، لا يمكن للاتحاد الروسي أن يستعيد السلام في أوكرانيا على الفور فحسب، بل يمكنه أيضا أن يبدي استعدادا للعودة إلى مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

القانون. إذ يشكل العدوان جريمة ضد السلام وجريمة ضد القانون الدولي. وعملا بنظام روما الأساسي، ينبغي للمجلس أن يحيل المسألة إلى المحكمة الجنائية الدولية، ولكن يعتريه الشلل. لذلك، تؤيد بلجيكا تأييدا تاما الجهود الرامية إلى إنشاء محكمة دولية خاصة معنية بجريمة العدوان الروسية على أوكرانيا لكفالة عدم الإفلات على العقاب في تلك الجريمة.

في الختام، اسمحوا لي أن أشدد على أن احترام السلامة الإقليمية والسيادة شرطان أساسيان للعودة إلى السلام، على النحو الذي أكدته القرار دإط-6/11، الذي اعتمدته الجمعية العامة في شباط/فبراير. هذان المبدأان هما أيضا أساس خطة السلام التي طرحها الرئيس زيلينسكي وتمت مناقشتها في كل من كوبنهاغن وجدة. تؤيد بلجيكا تلك الخطة وستظل ملتزمة بإيجاد حل للنزاع يمكن أن يسفر عن سلام عادل ودائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والشؤون الأوروبية في سلوفاكيا.

السيد فلاشوفسكي (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الألبانية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة.

نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي.

ومع مراعاة التحديات المشتركة العديدة التي نواجهها، مثل تغير المناخ وعدم المساواة، من المخزي أن نجتمع اليوم للتداول بشأن مبادئ أساسية لا جدال فيها مثل تلك الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ومما يؤسف له أن دولة عضوا واحدة تقوضها بشكل خطير - دولة تشغل مقعدا دائما في المجلس وتحمل مسؤولية محددة عن دعم السلم والأمن الدوليين.

إن أوكرانيا، وهي عضو في أسرة الأمم المتحدة، تمارس حقها في الدفاع عن النفس وفقا للميثاق والمادة 51 منه، بسبب حرب العدوان الروسية غير المبررة وغير القانونية وغير المشروعة. وروسيا لا تزدرى الحق السيادي للبلد المجاور لها في اختيار مستقبله فحسب، بل تصعد

اللازمة لتمكينها من العمل بفعالية ونزاهة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن المحكمة هي أنسب هيئة للنظر والتحقيق في جميع الجرائم المرتكبة في أوكرانيا في إطار ولايتها، مع مراعاة مبدأي التكامل والتعاون دائماً. ونرى أن من الأفضل تعزيز آلياتنا الحالية للمساءلة الدولية والوطنية، التي من شأنها أن تسهم في إضفاء الشرعية على الهيكل القضائي الدولي الحالي.

وينبغي أن ننظر في ممارسات العدالة الانتقالية الحالية، التي ستساعد بلا شك على إيجاد مسار أكثر تحديداً وفعالية للحالة الأوكرانية. فالعدالة الانتقالية تضع الضحايا والناجين في قلب الحل وتركز دائماً على منع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع الذي أدى إلى نشوئها. ولهذا السبب كان من الأهمية بمكان ضمان تنفيذ عملية توثيق انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن هذا النزاع، لأنها ستوفر المعلومات اللازمة لتحديد شكل ونوع التعويضات المطلوبة. إن آثار هذه الحرب العدوانية، واستعادة العدالة في أوكرانيا، يشكلان تحديات جديدة لنا كمجتمع دولي. ومواجهة تلك التحديات ونحن نبحث عن أفضل حل ممكن تتطلب تضامناً جميعاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الجمهورية الهيلينية.

السيد جيرابترينيس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): يعتمد النظام الأمني لما بعد الحرب الذي أنشأه ميثاق الأمم المتحدة على فرضية أساسية واحدة، وهي حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. ومجلس الأمن هو الهيئة التي أنيطت بها المسؤولية النهائية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولكن لسوء الحظ، فإن منظومة الأمم المتحدة بأسرها تواجه اليوم تحدياً خطيراً جراء غزو روسيا لأوكرانيا.

إن السياسة الخارجية لليونان، كعضو مؤسس للأمم المتحدة، كانت دائماً محددة بالتزامها بالقانون الدولي. وإلى جانب شركائنا في الاتحاد الأوروبي، ندعو جميع الدول إلى بذل قصارى جهدها لضمان أن تسود التسوية السلمية للنزاعات في ظل الاحترام الكامل للقانون الدولي من جانب الجميع. ولهذا الغرض، من الأهمية بمكان كفالة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية شيلي.

السيد فان كلافيرين (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تنص المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تحكم التعايش الدولي، على التزام جميع الدول بالامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، وبحل المنازعات بالوسائل السلمية، وبالامتناع لها، بحسن نية، مع الالتزامات التي تتعهد بها.

وفي هذا السياق، يجب احترام وحماية سيادة واستقلال وسلامة أراضي كل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك أوكرانيا. إن قرار الجمعية العامة 3314 (د-29) لعام 1974 يعرف العدوان وينص في الفقرة 5 منه على أن "الحرب العدوانية جريمة ضد السلم الدولي". وشيلي، بوصفها عضواً مؤسساً للأمم المتحدة، وتمثل امتثالاً كاملاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تؤكد من جديد التزامها بسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

مرة أخرى، تعرب شيلي عن رفضها وإدانتها الكاملين لجرائم الحرب المرتكبة على الأراضي الأوكرانية، تحت سيطرة القوات الروسية، التي أبلغت بها لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة في أوكرانيا. إن التزامنا المستمر بالقانون الدولي الإنساني وبالحماية الدولية لحقوق الإنسان حداً بشيلي إلى إبلاغ المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بقرارها الانضمام إلى الدول الأخرى في حالة الحالة في أوكرانيا إلى المحكمة. وأبلغت المملكة المتحدة القرار في 2 آذار/مارس 2022، نيابة عن 39 دولة طرفاً في نظام روما الأساسي. والهدف الرئيسي من هذا الإجراء هو الشروع في إجراء تحقيق مستقل ونزيه في الأحداث، بغية محاسبة المسؤولين عنها وإنزال العقوبة المناسبة في ضوء القانون الجنائي الدولي.

وفي هذا الوقت العصيب بشكل خاص، حيث يشعر العالم أجمع بآثار الصراع بين الدول، تود شيلي أن تؤكد مجدداً دعمها للولاية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك الحاجة إلى تهيئة الظروف

بدون الديمقراطية. اليوم يناضل الأوكرانيون من أجل الحق في العيش في مجتمع ديمقراطي، وتقف اليونان والاتحاد الأوروبي معهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية مملكة هولندا.

السيدة بروينز سلوت (مملكة هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الألبانية لمجلس الأمن على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة، وهي مناقشة نحتاج إلى إجرائها في المجلس الآن، خلال الأسبوع الافتتاحي للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين. هذا أسبوع يظهر فيه العالم التزامه بميثاق الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة والنظام الدولي القائم على القواعد الذي تمثله الأمم المتحدة.

ومن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن نظهر ذلك الالتزام، لأن النظام القائم على القواعد يتعرض لضغوط. والدليل ألف، كما قال الأمين العام بالأمس (انظر A/78/PV.4)، هو هجوم روسيا على أوكرانيا، وهو أيضا هجوم على ميثاق الأمم المتحدة والنظام القائم على القواعد. إن العدوان الروسي يدمر حياة الشعب الأوكراني كل يوم، وهو شعب لا يزال يبدي صمودا وشجاعة هائلين في الكفاح من أجل الحرية والاستقلال، شعب يتعامل في الوقت الذي نتكلم فيه مع عمليات القتل العشوائي والهجمات غير المشروعة على البنية التحتية المدنية والعنف الجنسي والعنف الجنساني ونقل الأطفال وترحيلهم قسرا. وكما نعلم جميعا، فإن أثر تلك الانتهاكات يمتد إلى ما هو أبعد من أوكرانيا. إن إمداداتنا من الطاقة والغذاء واقتصاداتنا وسلامتنا وأمننا كلها متشابكة، وهي تتأثر في كل مكان. كما تتأثر البلدان الضعيفة بشكل غير متناسب. ويمكن أن ينتهي كل ذلك الآن إذا أنهت روسيا حربها العدوانية غير المبررة ضد أوكرانيا.

ومن واجبنا، كدول محبة للسلام، أن نبعث برسالة واضحة. يجب أن يتوقف عدوان روسيا على أوكرانيا وانتهاكاتها الواضحة للميثاق. وهو يشكل خرقا للسلام وتهديدا للأمن الدولي. وستحاسب روسيا على تلك الانتهاكات. ونحن جميعا هنا ملتزمون بتعزيز السلام والرخاء والأمن على الصعيد الدولي. نحن جميعا ملتزمون بالوفاء بالتزاماتنا

احترام جميع الدول للمعاهدات الدولية التي رسمت الحدود بين الدول، فضلا عن الاتفاقات الهامة مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. لذلك اتخذنا موقفا مبدئيا وواضحا من عدوان روسيا منذ البداية. إن غزو روسيا لأوكرانيا يعتبر انتهاكا خطيرا للميثاق وما زال يشكل تهديدا خطيرا للأمن الأوروبي والسلام والاستقرار العالميين. وإلى جانب بقية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ستواصل اليونان تقديم الدعم لأوكرانيا. وفيما يتعلق بمسألة المسألة، نعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي إجراء تحقيق شامل في الجرائم المزعومة المرتكبة في أوكرانيا وضدها.

ومن النتائج المستمرة والبعيدة الأثر للعدوان الروسي على أوكرانيا انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي يشعر به العديد من البلدان الضعيفة في جميع أنحاء العالم. وبينما انخرط الأمين العام في محاولة إحياء مبادرة حبوب البحر الأسود، فإن انسحاب روسيا المؤسف من تلك المبادرة التي توسطت فيها الأمم المتحدة أدى إلى توقف الصادرات. علاوة على ذلك، أدت هجمات روسيا على موانئ أوكرانيا إلى تفاقم الوضع الأمني في البحر الأسود، مما جعل تصدير الحبوب الأوكرانية من خلال هذا الطريق مستحيلا. وقد تم نقل أكثر من نصف تلك الحبوب من قبل شركات الشحن اليونانية، والعديد من تلك السفن حملت الحبوب مباشرة إلى البلدان التي تشتد حاجتها إليها. واليونان، كدولة بحرية رائدة، تعلق أهمية كبيرة على حرية الملاحة والأمن البحري. وفي ضوء هذه التطورات، قرر الاتحاد الأوروبي زيادة قدرة الطرق البديلة لتصدير الحبوب الأوكرانية. وفي هذا السياق، وإلى جانب ممر بحر البلطيق والبحر الأدرياتيكي، تعرض اليونان على أوكرانيا طريقا بديلا للنقل إلى بحر إيجه باستخدام الموانئ في شمال اليونان بالتعاون مع شريكينا، بلغاريا ورومانيا.

واليونان مرشحة لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2025-2026. وإذا تم انتخابنا، فإن ولايتنا ستستمر بثلاث قيم أساسية يتم التعبير عنها عالميا باللغة اليونانية - وهي الدبلوماسية والحوار والديمقراطية. ولا تزال الدبلوماسية والحوار السبيل الوحيد إلى الحل السلمي للنزاعات، ولكن لا يمكن استدامة الأمن والاستقرار الدائمين

الروسي للعودة فوراً إلى مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب والكف عن استخدام الجوع كسلاح من أسلحة الحرب. إن موقفه ببساطة مؤسف. تريد إسبانيا وأوروبا تحقيق السلام وتعملان من أجله. والهدف هو وضع حد للعدوان ولمعاناة الشعب الأوكراني، وكذلك الدفاع عن النظام الدولي القائم على القواعد الذي يجعل التعايش السلمي بين الأمم ممكناً. ونعمل مع المجتمع الدولي لتوسيع نطاق توافق الآراء نحو تحقيق سلام عادل ودائم. وندعم صيغة الرئيس زيلينسكي للسلام، التي تحترم القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. والأمر يرجع إلى أوكرانيا لتحديد توقيت وشروط بدء عملية إنهاء النزاع.

وسيقف الاتحاد الأوروبي متحداً في سعيه من أجل السلام. وسنواصل تقديم دعم سياسي واقتصادي وعسكري ومالي وإنساني قوي لأوكرانيا طالما كان ذلك ضرورياً وسنساهم في تعمير ذلك البلد الذي مزقته الحرب. كما سنواصل السعي لضمان المساءلة الكاملة عن جرائم الحرب وغيرها من الجرائم الخطيرة التي ربما تكون قد ارتكبت، باستخدام أي صكوك متعددة الأطراف متاحة لدينا.

غير أنني أختتم ببياني بالإشارة إلى أن تحقيق السلام يستلزم أن تنهي روسيا عدوانها وأن تسحب فوراً وبشكل كامل وغير مشروط جميع قواتها من كامل أراضي أوكرانيا. ونعتقد أنه من الممكن إجراء مناقشة واسعة النطاق بشأن الأمن في أوروبا تؤخذ فيها المصالح والشواغل المشروعة للجميع في الاعتبار. ولكن مثل هذه المناقشة مستحيلة في ظل انتهاك سيادة أحد الأطراف وسلامته الإقليمية. إنها مسألة احترام لأبسط المبادئ التي يقوم عليها الصرح المتعدد الأطراف الذي تجسده الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية البوسنة والهرسك.

السيد كوناكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري لدعوتي للحضور هنا اليوم وللفرصة التي أتيت لي لحضور الاجتماع المنعقد في هذه القاعة الهامة، التي

بموجب القانون الدولي. ولذلك، يجب أن نوحّد جهودنا لمنع وقوع المزيد من الانتهاكات، وحماية المدنيين من الانتهاكات المستمرة، ومحاكمة مرتكبي الانتهاكات السابقة. ويجب أن نفعل ذلك باتخاذ إجراءات عندما تنتهك مبادئ الميثاق وبدعم القرارات ذات الصلة ومبادرات المساءلة. ونقف مملكة هولندا مع أوكرانيا وشعبها. ونقدم الدعم المالي ونزود أوكرانيا بالوسائل التي تدافع بها عن سيادتها. وسنواصل القيام بكل ما يلزم، ما استدعى الأمر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء إسبانيا.

السيد سانثيث بيريث - كاستيخون (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تلتزم إسبانيا والاتحاد الأوروبي التزاماً راسخاً بتعددية الأطراف الفعالة التي تدعم مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ففي الإطار المتعدد الأطراف، يمكن التوصل من خلال الحوار والدبلوماسية إلى الاتفاقات العظيمة التي تكفل تحقيق السلام والحرية والرخاء لمواطنينا. ولهذا السبب تحديداً، أود أن أكرر إدانتنا القوية للحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا، فضلاً عن التأكيد على دعمنا لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. ولا مجال للمساواة بين الطرفين عند تحليل الحالة - ففي هذا النزاع، من الواضح أن هناك معتدياً وضحية.

إن الحالة خطيرة لأنها تتعلق بمسائل اعتقدنا أننا تغلبنا عليها منذ عقود، مثل حقيقة أن التطلعات المشروعة لدولة ما، بما في ذلك شواغلها الأمنية، لا يمكن الدفاع عنها على حساب انتهاك سيادة دولة أخرى وسلامتها الإقليمية بالقوة. ويصبح الأمر أكثر خطورة عندما يقوض تلك المبادئ عضو دائم في الجهاز الدولي الرئيسي المكلف بضمانها، وهو مجلس الأمن، الذي نقف أمامه اليوم.

إن تأثير الحرب على المستوى العالمي مدمر. فهي تؤثر على الأمن الغذائي وكذلك الأمن النووي وأمن الطاقة في جميع أنحاء العالم، مع ما لها من عواقب وخيمة على ملايين الناس، وخاصة أولئك الذين يعيشون في البلدان الضعيفة. ولذلك، أوجه نداء رسمياً إلى الاتحاد

المنظمة وما تمثله. وسنقف معا في المطالبة بوقف هذه الانتهاكات وسنعمل بلا كلل من أجل تحقيق سلام عادل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية بنما. **السيدة تواني منكومو (بنما) (تكلمت بالإسبانية):** لا يسعني إلا التذكير بأنه في يوم مثل اليوم، قبل 40 عاما، تولت بنما رئاسة الجمعية العامة لهذه المنظمة، مما يدل على جهودنا الدؤوبة لتعزيز مشاركة جميع البلدان في التغلب على التفاوتات التي تعوق تحقيق السلام ورفاه شعوب العالم. وبنفس التصميم، أود أن أخطب مجلس الأمن، استنادا إلى وجهة الحجاج التي تدعم موقفنا المؤيد لتحقيق السلام الدائم في أوكرانيا وبروح شعب بلدي التي لا تُقهر، لأؤكد من جديد بوضوح أننا لن نتوقف عن المثابرة في الدفاع عن أي قضية عادلة للسلام.

فمنذ بداية النزاع، ظلت بنما ثابتة في دعوتها إلى احترام سيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية. وقد دعونا إلى إجراء حوار ووضع حد للعدوان، كما يتضح من تأييدنا للقرارات ذات الصلة المقدمة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. وبغية تجنب أي خسائر أخرى في الأرواح، فإن موقفنا يدين بشدة استخدام القوة والعنف.

وتعتقد بنما أنه يجب على المنظمة أن تنقيد بصورة متزايدة بمبادئها بغية جعل عملها في صنع السلام أكثر فعالية. إن السلام الدولي يتوقف على وجود مؤسسات متعددة الأطراف تتسم بالكفاءة والفعالية وعلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والتغلب على جميع أشكال التعصب وتعزيز الحوار وإضفاء الطابع المؤسسي عليه.

وأشدد على كلمة "حوار". إن المجلس يستمد شرعيته وسلطته واختصاصه من الميثاق - نفس الميثاق الذي يتعين بموجب المادة 2 منه على جميع الدول أن تمتنع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. ولذلك، من الضروري أن نكرر التأكيد على المسؤولية الجسيمة التي

ترمز إلى جوهر التعاون بين الأمم. ونحن هنا للوقوف معا دفاعا عن هذا التعاون.

وتؤيد البوسنة والهرسك تأييدا تاما البيان الذي أدلى به رئيس غواتيمالا بالنيابة عن فريق أصدقاء المساءلة في أعقاب العدوان على أوكرانيا.

إن عالمنا الآن للأسف بعيد كل البعد عن السلام والأمن. إنه عالم يعرض فيه الظلم والتعصب قيمنا المشتركة، أساس إنسانيتنا وازدهارنا، للخطر.

والعدوان الروسي على أوكرانيا ليس حادثا منفردا ولكنه يمثل أوضح انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وعواقبه كارثية، حيث تُزهق أرواح لا حصر لها وتُمزق الأسر ويُشرد الملايين، مما تسبب في أزمة إنسانية.

وبوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، يجب أن نقف بحزم. ولسنا بحاجة إلى استحضار الماضي البعيد لنرى ما يحدث عندما يتقاعس مجتمعنا الدولي عن التمسك بقواعد ومعايير النظام العالمي والدفاع عنها. ومن حقنا وواجبنا أن نتكلم عن هذا الموضوع لأننا عانينا بسبب الإبادة الجماعية التي وقعت في منطقة من بلدي كانت خاضعة لحماية الأمم المتحدة - سريرينيتسا - فيما التزم بقية العالم الصمت.

إن انتهاكات قواعد ميثاق الأمم المتحدة لم تعد مقبولة. فهي تشكل جريمة ضد قيمنا المشتركة. والمثل العليا لميثاق الأمم المتحدة ينبغي ألا تكون أبدا عرضة لعدم الاحترام أو المساومة. ومن واجبنا أن ندافع عن المبادئ النبيلة التي بنيت عليها هذه المنظمة. وتتطلب الاستجابات الفعالة إبداء المسؤولية واحترام المعايير الدولية والتحالفات القوية والقيادة التقدمية الشاملة للجميع.

وعلى الرغم من وجود عقبات مثل إساءة استخدام حق النقض، فقد اتخذنا خطوات حاسمة من خلال الجمعية العامة ونعرب عن تصميمنا على الدفاع عن سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، فضلا عن جميع المبادئ استنادا إلى العدالة. إننا حازمون في دفاعنا عن هذه

وسنواصل الدفاع عنها في كل محفل وفي جميع أنحاء العالم بالأدوات التي ما فتئت تشكل شعارنا دائما: الحوار والمفاوضات والكلمات. تلك هي قوتنا، ووفقا لقناعاتنا الراسخة واستنادا إلى ما ندعو إليه، سنواصل بناء جسور الحوار وتعزيز السلام دائما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية بيلاروس.

السيد ألينيك (بيلاروس) (تكلم بالروسية): لقد أسفرت محاولات بعض الأطراف الفاعلة لإعادة كتابة المبادئ الأساسية للقانون الدولي والعلاقات الدولية لتتناسب مصالحها الخاصة، مع تجاهلها المصالح المشروعة لأغلبية أعضاء المجتمع الدولي، عن درجة غير مسبقة من الاستقطاب في العالم بشكل عام وفي منطقتنا بشكل خاص. وتفاقمت الحالة بسبب المعارضة الشرسة من بعض البلدان - التي اعتادت على الاعتقاد بأنها في مركز الحضارة الإنسانية - لإقامة نظام عالمي عادل ومتعدد المراكز. ونتيجة لذلك، فإن الدور الذي تؤديه القوة في العلاقات الدولية يزداد. وقد انهار هيكل الأمن الدولي وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة بالكامل تقريبا. ونلاحظ بجزع شديد النمو غير المتناسب في القدرات العسكرية وسباق التسلح ليس في منطقتنا فحسب، بل أيضا في البلدان المجاورة لنا.

وقوبلت جميع مبادرات بيلاروس لتجنب المواجهة واستعادة الثقة وتعزيز الأمن الإقليمي، التي اقترحناها خلال السنوات الماضية، بالتجاهل. والسبب ما، نُظر إليها نظرة احتقار. ونتيجة لذلك، اشتد النزاع في أوكرانيا بقوة متجددة في المنطقة الأوروبية وعانى العالم بأسره من عواقبه القاسية، كما تجلى في أزمات الاقتصاد والغذاء والطاقة. وبوصفها بلدا متاخما لأوكرانيا، تهتم بيلاروس، أكثر من أي طرف آخر، بالتوصل إلى تسوية سريعة وسلمية للنزاع. وبوصفها بلدا مجاورا، لديها أيضا رؤيتها العميقة فيما يتعلق بالنزاع. ففي بيلاروس، وقّعت اتفاقات مينسك التي أطلقت عملية السلام في أوكرانيا، كما وقّعت فيها مجموعة التدابير اللازمة لتنفيذها، والتي أيدتها مجلس الأمن.

يتحملها كل عضو في المجلس عن الامتثال الكامل للميثاق. وبهذه الطريقة وحدها، سنكون قادرين على إبقاء المسارات، التي تبعدنا عن الإحباط وتجنبنا الطرق المختصرة العنيفة، مفتوحة.

وعلى الرغم من أننا جميعا ندرك جيدا المأساة الجارية، فإننا سنكون مقصرين إذا لم نذكر الأزمة الإنسانية التي نجمت عن الحرب. ولذلك، نكرر دعوتنا إلى ضمان وصول المساعدة الإنسانية وحماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والأشخاص الضعفاء، ولا سيما الأطفال. وتفهم بنما جيدا كفاح الشعوب التي تعاني نتيجة الدفاع عن سيادتها وترفض قبول فرض إرادة الأقوياء على الضعفاء. واستنادا إلى تجربتنا الخاصة، نعلم أنه لا يحق لأي دولة الاستيلاء على أراضي دولة أخرى أو ضمها من جانب واحد، ناهيك عن استخدام القوة.

وندعو إلى احترام القانون الدولي وإلى عقد العزم مرة أخرى على إيجاد ما يوحد صفوفنا حتى نتمكن من تركيز اهتمامنا الكامل على التحديات المتعددة التي تواجهنا ومواصلة الجهود للحد من آثار تغير المناخ والفقر وعدم المساواة وتأثير الجريمة المنظمة عبر الوطنية من أجل تحسين حياة الناس. وتمشيا مع رؤيتها كبلد يدعو إلى السلام وتعددية الأطراف ويشجع على الحوار، تأسف بنما أشد الأسف للنزاع المدمر في أوكرانيا وأثره على العالم بأسره، ولا سيما البلدان النامية. ونحن نعرف أسباب النزاع وعواقبه، ولذلك من المفهوم أن يصير المجتمع الدولي على مطالبته بإيجاد حل نهائي يحقق السلام قبل كل شيء. ولن يكون تحقيق هذا السلام ممكنا إلا من خلال التطبيق الصارم لمبادئ القانون الدولي.

وإذا ما تجاوزنا العبارات الرنانة وما نراه في الميدان، فإن الاستقرار الذي حققناه حتى الآن، والذي جلب معه حقبة من الرخاء المتزايد والنمو العالمي، معرض للخطر أيضا. ولذلك، يجب أن نتجنب وضع سابقة لأحداث مماثلة في المستقبل، قد تحدث في أي جزء آخر من العالم. وتؤكد بنما من جديد التزامها بمبادئ الميثاق وتعددية الأطراف كوسيلة لتعزيز السلام. تلك هي الركائز التاريخية لسياستنا الخارجية،

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأمين قسم العلاقات مع الدول في الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة غالاغر (تكلم بالإنكليزية): تتعقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن في سياق الحرب القاسية والعبثية على أوكرانيا، التي تدافع، بإذلة تضحيات كبيرة، عن سيادتها وحرمة حدودها المعترف بها دولياً. وتلك هي نفس القيم التي جرى الترويج لها وتشاطرها منذ تأسيس هذه المنظمة النبيلة. وفي مواجهة المأساة المستمرة، يثور سؤال عفوي: على من تُشن هذه الحرب؟ على مرأى من الجميع إن المدنيين هم الذين يدفعون أمدح ثمن، وكذلك البسطاء، ولا سيما الأطفال والشباب والمسنين. والحرب شر عظيم. وفي الوقت الحاضر، يمكننا أن نرى أن نطاقها يتسع أكثر فأكثر، خارج حدود أوكرانيا، ولا تغطي أوروبا فحسب، بل القارات الأخرى بسحابتها الكثيفة، وقبل كل شيء تتسلل إلى قلوب البشر، مما يجعلها حاويات لمنطق الحرب. وحقاً، كما ذكرنا البابا فرانسيس، إننا نشهد حرباً عالمية ثالثة تُخاض تدريجياً.

فلا يمكن إنكار أن هجوم روسيا على أوكرانيا قد عرض للخطر النظام العالمي بأكمله الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية. ويمكن بالفعل إلقاء نظرة على عواقبه السلبية في المجالات الإنسانية والديمقراطية والغذائية والاجتماعية - السياسية والقانونية والاقتصادية والإيكولوجية والعسكرية والنووية ومجالات الطاقة والصحة والتعليم والدين والهجرة وغيرها، التي تشكل مجتمعة عناصر أساسية في هيكل الأمن العالمي. إن الشر غير قادر على توليد الخير. والعدوان لا يمكن أن يولد إلا عدواناً جديداً. وإذا لم تُوقف هذه الحرب ولم نسع إلى السلام عند كل منعطف، فإن العالم بأسره يخاطر بالانزلاق إلى أزمة أعمق.

إن حل الحرب في أوكرانيا ليس مسألة تخص أوكرانيا نفسها فحسب. ففي مواجهة المأساة التي تتكشف أمام أعيننا، حان الوقت لنسأل أنفسنا بعض أسئلة البابا فرنسيس. ماذا أفعل اليوم من أجل الشعب الأوكراني؟ هل أقوم بفعل أي شيء؟ واليوم، أكثر من أي وقت مضى، لا يمكن للمجتمع الدولي بأسره أن يستسلم ويلزم الصمت إزاء هذه المسألة. ومن أجل مستقبل سلمي وآمن، فإن جميع الدول

ونعتقد أن ذلك جدير بالذكر بغض النظر عن يفضلون تجاهل المسألة في صمت. وكان ينبغي أن تصبح النتيجة التي طال انتظارها للمفاوضات في العاصمة البيلاروسية الأساس لعملية السلام في أوكرانيا. وكان من شأن تنفيذ الاتفاقات أن يضع العملية على مسار إيجابي مستدام. غير أنه لم يحدث ذلك، وبات من الواضح اليوم لماذا لم يتسن حدوث ذلك. وقد تكلم زملاؤنا الغربيون ببلاغة في ذلك الصدد. وقال البعض بلا مواربة إنهم ليس لديهم خطط لإنهاء النزاع وأنهم يعتزمون اليوم القتال حتى آخر أوكراني.

وفي ذلك السياق، فإن اتهام بيلاروس بأنها تساعد العدوان وتحرض عليه هو اتهام عبثي تماماً. وأذكر أنه في العام الماضي، عُقدت ثلاث جولات من محادثات السلام الروسية - الأوكرانية في بلدنا. ومنذ آذار/مارس 2022، ما فتئت بيلاروس تستضيف عن طيب خاطر الأوكرانيين وجميع المواطنين الأجانب الذين فروا من الأعمال العدائية في أوكرانيا. وفور وصولهم، تلقوا، ولا يزالون يتلقون، المساعدة اللازمة، بما في ذلك المعونة الإنسانية. وبقرار خاص لقيادة البلد، فإنهم يتمتعون فعلياً بنفس الحقوق التي يتمتع بها مواطنونا. فهل اتخذ أي بلد غربي قرارات مماثلة؟ ومنذ نهاية شباط/فبراير 2022، وصل ما يقرب من 120 000 لاجئ أوكراني إلى بيلاروس، أي ما يقرب من 1.5 في المائة من مجموع سكان بلدنا. هل تعتقدون حقاً أن هؤلاء الأشخاص كانوا سيأتون طوعية إلى بيلاروس، إن أحسوا منا أي عدوانية تجاههم؟ الجواب واضح ومنطقي. وأود أن أذكر بأن بلدنا يتحمل هذا العبء وحده. وبدلاً من المساعدة، لا نقابل إلا بجزاءات غير قانونية يفرضها علينا الغرب. وقد دعونا الأمين العام رسمياً إلى زيارة بيلاروس شخصياً أو إرسال ممثليه لتقييم الحالة في الميدان. وحدودنا مفتوحة ونحن منفتحون على التعاون البناء. إن نهاية النزاع أمر لا مفر منه وسينتهي على طاولة المفاوضات. ونرحب بالعدد المتزايد من البلدان التي اقترحت مبادرات معقولة وسلمية لتسوية الحالة في أوكرانيا.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد استعداد بيلاروس للإسهام في تسوية الحالة بغية تحقيق سلام مستدام وطويل الأجل في المنطقة، وهو ما تحتاجه اليوم جميع بلداننا وشعوبنا.

أمر خاطئ أخلاقيا ولكن صحيح سياسيا". وما فعله الرئيس بوتين وما سببته هذه الحرب خاطئ أخلاقيا وجوهريا ويجب أن يتوقف. إن الحرب الاختيارية غير القانونية التي تخوضها روسيا ليست حربا على شعب أوكرانيا فحسب، بل على ميثاق الأمم المتحدة وعلى أسس نظامنا المتعدد الأطراف ذاتها. وروسيا، بسعيها إلى فرض إرادتها بالقوة على جار مسالم، قد انتهكت بشكل صارخ مبادئ الميثاق المتعلقة بالمساواة في السيادة بين الدول وسلامتها الإقليمية.

فخلال الأشهر الـ 19 التي تلت تقدم أرتال الدبابات لأول مرة في كييف وخاركيف وماريوبول، لم نعد قادرين على تتبع عدد الهجمات المروعة على المدنيين والبنية التحتية المدنية. وقبل أسبوعين فقط، قُتل 16 أوكرانيا، من بينهم طفل، في هجوم صاروخي عشوائي شنته روسيا على كوستيانينيفكا، وهو انتهاك للقانون الدولي لا يمكن تبريره وهجوم صارخ على المدنيين لا يمكن لأي قدر من المعلومات المضللة أن يقدم له تفسيراً يقلل من خطورته.

وتعتمد جميع الدول الأعضاء على النظام الدولي القائم على القواعد كضمان لاستقلالنا وسيادتنا وأمننا. وهذا هو السبب في أن التصدي لهذا الانتهاك المستمر والصارخ للقانون الدولي من جانب روسيا، العضو الدائم في مجلس الأمن، أمر بالغ الأهمية. والمجلس، المكلف بالولاية الحاسمة الأهمية المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين، غالبا ما يكون عاجزا عن الوفاء بالتزاماته، ولا سيما عندما يكون أحد أعضائه الدائمين هو الدولة المعتدية. وأدى ذلك العجز عن التصرف إلى عواقب مروعة في العالم الحقيقي. لقد شهدنا الأثر الكارثي لتجاهل روسيا للقانون الدولي على النساء والأطفال على وجه الخصوص. والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع سمة ثابتة لهذه الحرب، في حين أن الأدلة على الترحيل القسري للأطفال الأوكرانيين تؤكد كيف يمكن أن تعاني الفئات الأكثر ضعفا من أضرار يعجز اللسان أشد العجز عن وصفها.

وإذا لم نحاسب روسيا، سيكون لذلك عواقب بعيدة المدى فيما يتصل بالتعاون بشأن العديد من التحديات العالمية التي نواجهها، سواء

الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الدول الأعضاء في مجلس الأمن، مدعوة إلى توحيد جهودها في السعي إلى تحقيق سلام عادل ودائم لأوكرانيا، بوصفه عنصرا هاما من عناصر السلام العالمي الذي يتوق إليه العالم. فمن الأفضل والأقل تكلفة للجميع الاستثمار في السلام بدلا من الحرب.

والكرسي الرسولي، من جانبه، قريب من أوكرانيا ويتمسك بشكل كامل بسلامتها الإقليمية. ويواصل أيضا المشاركة في المبادرات الإنسانية الرامية إلى تخفيف معاناة السكان الأوكرانيين، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفا وهشاشة من بينهم، فيما يحدث في الوقت نفسه جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة على أن تصبح صانعة سلام مبدعة وشجاعة وصانعة حوار بناء. إن السلام ليس واقعا لا تُعرف معالمه وخصائصه. فالجميع يعرفون ما هو السلام. وسيتحقق السلام بالتأكيد عندما يكون هناك التزام مشترك بتنفيذه، ليس على المستوى المؤسسي الدولي فحسب، بل في قلوبنا ومنازلنا. وأود أن أعرب للجميع، وخاصة لأوكرانيا المعذبة، عن أمنيته الصادقة بأن يعود السلام الذي نشده ليفرح العالم بأسره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير البيئة والمناخ والاتصالات والنقل في أيرلندا.

السيد ريان (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الألبانية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة جدا. كما أشكر الأمين العام على إسهامه اليوم والرئيس زيلينسكي على بيانه القوي.

في عاصمتنا دبلن، يحمل الشارع الرئيسي اسم أوكونيل. وفي كل طرف من ذلك الشارع يوجد تمثال، بُني تكريما لرجل عمل من أجل سيادة أيرلندا واستقلالها. وفي الطرف الشمالي من الشارع، يوجد تمثال لتشارلز ستوارت بارنيل، زعيم حركة "الحكم الذاتي" الأيرلندية، وقد نُقشت على التمثال عبارة "لا يوجد رجل له الحق أو أي حق في وضع الحدود أمام مسيرة أمة". وتستند الأمم المتحدة إلى ذلك المبدأ - وهو أن لكل بلد الحق في سيادته. وفي الطرف الآخر، هناك تمثال لدانيال أوكونيل، محررنا، الذي قال مقولته الشهيرة، "لا يمكن أن يكون هناك

الأمم المتحدة في صميم الجهود الرامية إلى دعم واستعادة وتعزيز السلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة. والأمم المتحدة ومجلس الأمن ذاته مهمان.

لقد أنشئ المجلس لمنع ويلات الحرب وينبغي أن يظل هدفه الأساسي هو نيراسنا المنير في جعل الأمم المتحدة أكثر ملاءمة للغرض المنشود. ومُنح حق النقض للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لتمكينهم من تجنب النزاعات وحماية الضحايا وتيسير صون السلام. ومن المؤسف أن ذلك النظام تحول إلى آلية تعطي الأولوية لمصالح القلة وأصبح على نحو متزايد لا يتوافق مع معطيات الحاضر. وفي خضم الحرب في أوكرانيا، تواجه الأمم المتحدة أزمة هزت المبادئ التأسيسية للمنظمة. ومن الإنصاف القول إن هذه الفصول الكارثية ليست استثنائية في تاريخ منظمتنا. فقد كانت هناك لحظات في الماضي فشلت فيها الأمم المتحدة في القيام بواجبها لأن حق النقض الذي استخدمه أحد الأعضاء تغلب على إرادة الأعضاء الباقين. وكشفت الحرب المستمرة في أوكرانيا عن وجود أزمة في التمثيل داخل المنظمة. وبعد 18 شهرا، لا تلوح في الأفق نهاية للحرب. ولا يزال الطابع الاستنزافي والمطول للنزاع يلحق خسائر فادحة بأوكرانيا وشعبها، فضلا عن المنطقة، بل وبشكل متزايد، العالم. إن تداعيات النزاع الإقليمية والعالمية تزداد سوءا. والتحديات التي نواجهها في أمن الغذاء والطاقة وخطوط الإمدادات تزداد حدة.

ومع اقترابنا من السنة الثانية من الحرب، تظل تركيا ملتزمة التزاما راسخا بسلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها واستقلالها. وفي غضون ذلك، لا يزال سعيها إلى إنهاء النزاع عن طريق التفاوض مستمرا. وتبذل تركيا منذ بداية الحرب جهودا لتيسير المحادثات الدبلوماسية. وبعد انهيار المفاوضات في آذار/مارس من العام الماضي، حولنا جهودنا إلى التصدي للتحديات العملية للحرب، مثل تبادل الأسرى والأمن الغذائي والأمن النووي. وأدت جهودنا الدبلوماسية، بالتعاون مع الأمم المتحدة، إلى إطلاق مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي استمرت لمدة عام وحالت دون حدوث أزمة غذاء عالمية. ومن شأن إنهاؤها بشكل نهائي

كانت جهود معالجة مسألة الأمن الغذائي، أو أمن الطاقة، أو الأمان النووي، أو البيئة. وتدين أيرلندا إدانة قاطعة تهديدات روسيا النووية وما أظهرته قواتها من تجاهل تام للأمان في محطة زابوريجيا للطاقة النووية.

وبينما نتدبر هذا الأسبوع الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي تشرفت أيرلندا بقيادته بالاشتراك مع قطر، تجلّى بوضوح التهديد الذي يتعرض له الأمن الغذائي العالمي وخطر الجوع العالمي المتزايد الناجم عن النزاعات. ومن المشجع أن الجمعية العامة اتخذت إجراء حينما فشل مجلس الأمن. وكانت هناك ستة قرارات للجمعية العامة ردا على الغزو الروسي. وفي الآونة الأخيرة، كان اتخاذ الجمعية العامة في شباط/فبراير القرار دإط-6/11، بشأن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي يقوم عليها السلام الشامل والعادل والدائم في أوكرانيا، إشارة هامة من الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء إلى التزامها بدعم ميثاق الأمم المتحدة.

ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نقف بشكل كامل مع شعب أوكرانيا في مواجهة هذا العدوان الوحشي. لقد فر 15 مليون شخص من ديارهم، ونحن فخورون بأننا استقبلنا أكثر من 90 000 أوكراني في أيرلندا، وهو ما يقارب الآن 2 في المائة من سكاننا. وهذه الحرب بالكامل من صنع روسيا. وكما اختارت روسيا أن تبدأ هذه الحرب، يمكنها أن تختار إنهاءها. والأمر متروك لأوكرانيا لتحديد الشروط والأحكام والجدول الزمني لأي اتفاق سلام، وتكرر أيرلندا دعمها القوي لخطة الرئيس زيلينسكي للسلام في هذا الصدد. ونؤيد الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام وأوكرانيا نفسها لإنهاء الحرب وتحقيق سلام شامل وعادل ودائم على أساس مبادئ الميثاق. وسواصل القيام بدورنا لدعم الشعب الأوكراني وكفالة عدم الإفلات من العقاب أبدا على هذا التجاهل العنيف للنظام الدولي القائم على القواعد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أكشابار (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): إننا على حافة الهاوية ومداولتنا ذات أهمية حقا. وما فتئت تركيا تدافع بقوة عن النظام الدولي القائم على القواعد، ونشعر بالقلق إزاء احتمال ألا تحميه البشرية. إن

وخلال الفترة المقبلة، ستواصل تركيا دعمها الثابت لأوكرانيا ليس لكسب الحرب فحسب، ولكن أيضا لكسب السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

الشيخ الصباح (الكويت): السيد الرئيس، بداية، أتقدم لكم ولبلكم الصديق بالتهنئة على رئاسته لمجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم ولفريقكم كل التوفيق والنجاح في إدارة ما تبقى من أعمال للمجلس. كما أود أن أتقدم لكم بالشكر على عقدكم لهذه الجلسة الهامة التي تأتي في وقت دقيق جدا، والتي أتاحت لنا الفرصة للاستماع إلى فخامة الرئيس فولوديمير زيلينسكي، رئيس أوكرانيا، وإحاطته حول آخر المستجدات ذات الصلة بالأزمة الأوكرانية.

يشهد عالمنا اليوم تشابك وترابط التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية والبيئية وبشكل غير مسبوق، مما وضع نظامنا الدولي متعدد الأطراف تحت اختبار حقيقي، وهو الاختبار الأكثر إلحاحا والأصعب منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة في عام 1945. وفي ظل المخاطر والتهديدات المختلفة والعابرة للحدود التي تعصف بعالمنا اليوم، فإن المجتمع الدولي بأسره ليس أمامه خيار إلا التعاون والتعاضد حتى يتمكن من مواجهة تلك التحديات الإقليمية والدولية. إن الحل لتجاوز كثير من هذه التحديات والتهديدات يكمن في التمسك والالتزام بميثاق الأمم المتحدة والمقاصد والمبادئ الواردة فيه. فالميثاق هو البوصلة لتحقيق السلم والأمن الدوليين، ونصوصه تشكل نبراسا ينير لنا الطريق نحو الحق والعدالة والكرامة. ومضامينه ترسم إطارا واضحا لحفظ العلاقات بين الدول، وبمجمله يُعد دستورا للعمل الدولي متعدد الأطراف.

ولعل أبرز المقاصد والمبادئ التي يستوجب الوقوف عندها هي التالي: احترام مبدأ سيادة الدولة واستقلالها ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية؛ والتسوية السلمية للنزاعات؛ والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد دولة عضو أخرى؛ والعمل على بناء علاقات ودية بين الدول؛ والتأكيد على المساواة في الحقوق وحقوق الشعوب في تقرير المصير؛ وتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان.

زعزعة استقرار أسواق الغذاء العالمية، وقد هز بالفعل استقرار منطقة البحر الأسود، مما خلق مخاطر تصعيد فيما ينتظر بقية العالم في حالة ترقب. ونعمل الآن بشكل وثيق مع الأمم المتحدة لإحياء المبادرة.

وكما أعلنت جميع البلدان تقريبا التي تكلمت اليوم بالإجماع، فإن الدعم العالمي الساحق لاستئناف العمل بالمبادرة أمر مشجع ومحوري لجهود الأمم المتحدة وجهودنا. ويتوقف الأمن الغذائي المستدام على كفاءة إمدادات متواصلة من جميع الموارد المتاحة. كما ينبغي أن يكون التوزيع العادل والمنصف للمنتجات الغذائية جزءا لا يتجزأ من الحملة. ونأمل أن تساعدنا الدبلوماسية في نهاية المطاف على بلوغ هدفنا المتمثل في إحياء هذه المبادرة القيّمة.

إن أوكرانيا تستحق سلاما عادلا يضمن سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ولا نزال مقتنعين بأن ذلك يمكن تحقيقه من خلال المفاوضات وأن المسار الدبلوماسي يستحق بذل كل جهد. ولا يمكن تسوية المسائل الأوسع نطاقا المتعلقة بالأمن الأوروبي ومنع نشوب الأزمات والنزاعات في المستقبل إلا بشكل هادف من خلال الدبلوماسية، ولا يمكن للدبلوماسية أن تزدهر فيما تستمر دورة النزاع. وانطلاقا من هذا الفهم، نؤيد المحاولات الرامية إلى تيسير ذلك، بما في ذلك المبادرات الصينية والأفريقية. وأعربنا عن دعمنا لخطة السلام الأوكرانية من حيث المبدأ ونشارك في اجتماعاتها. ونلاحظ أيضا أن السلام الذي يجري التفاوض بشأنه يجب أن يشمل كلا من أوكرانيا وروسيا. ويمكن القول إن الديناميات الحالية للنزاع قد لا تقضي إلى استئناف المفاوضات. ومع ذلك، يجب أن نكون مستعدين عندما تحين تلك اللحظة الحتمية. فالخط يحالف المستعدين. ويقودني ذلك إلى مسألة أكبر. فالنزاعات آخذة في الازدياد.

ومبدأ التسوية السلمية للنزاعات مكرس في ميثاق هذه المنظمة، الذي ما فتئنا نسعى جاهدين إلى التمسك بمبادئه الأساسية واستعادتها خلال العام ونصف العام الماضيين. إذ يتضمن ميثاق الأمم المتحدة بالفعل أدوات أساسية لمنع نشوب النزاعات وحلها سلميا من على شاكلة النزاع في أوكرانيا. ويمكن، بل يجب، استخدام تلك الأدوات على أكمل وجه وبطريقة بناءة ومبتكرة.

إلى نصره الحق والعدالة وسيادة القانون. إن عملية تحرير دولة الكويت نموذج تاريخي ناجح لإمكانات مجلس الأمن وترجمة حية لما كانت تنشده الدول عند صياغة الميثاق، فصوبت عدوانا واعتداء واحتلالا نفس وخرق المقاصد والمبادئ النبيلة في الميثاق. وسيبقى موقف مجلس الأمن مع الحق الكويتي خالدا وراسخا في وجدان الكويتيين عبر الأزمان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيد المريخي (قطر): في البداية، نهني ألبانيا على رئاستها للمجلس لشهر أيلول/سبتمبر ونشكرها على عقد هذا الاجتماع المهم حول صون السلام والأمن في أوكرانيا استنادا إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومن خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال.

ويسرني أن أدلي بهذا البيان باسم دولة قطر.

إن دولة قطر، التي تحرص على تسوية الخلافات والمنازعات في كل مكان بالسبل السلمية، تأسف لاستمرار الحرب في أوكرانيا التي تجاوزت الـ 18 شهرا منذ اندلاعها. ومما يقلقنا بشكل خاص الآثار الإنسانية لهذه الحرب على المدنيين العزل. كما أن تداعيات هذه الحرب على الأوضاع الأمنية والإنسانية والصحية والاقتصادية في العالم ازدادت تعقيدا وتفاقما، خاصة فيما يتعلق بجهود الأمن الغذائي العالمي ومكافحة الجوع. لا سيما على الدول النامية والفقيرة. لذلك، تجدد دولة قطر دعوتها لأطراف الأزمة إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس لإيقاف الحرب والوصول إلى سلام مستدام.

وتنتهز دولة قطر هذه السانحة لتجدد موقفها الثابت إزاء الأزمة الأوكرانية، وهو موقف يستند بشكل واضح وراسخ إلى مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. ومن هذا المنطلق، فإن دولة قطر تدعم مبدأ سيادة واستقلال أوكرانيا ووحدة أراضيها في إطار حدودها المعترف بها دوليا والالتزام الكامل بمبادئ الميثاق، وفقا لمادته الثانية، التي توجب على الدول الأعضاء تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية. كما

تجدد الكويت موقفها الراض لاستخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات بين الدول. وتتابع بقلق بالغ ارتفاع حدة التوتر في أوكرانيا لتؤكد على أهمية الالتزام بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واحترام سيادة الدول وسلامة أقاليمها ومبادئ حسن الجوار.

هذا، وتدعو دولة الكويت إلى احترام استقلال وسيادة أوكرانيا وتجدد موقفها الداعم لكافة جهود الوساطة الرامية إلى تهدئة وخفض التصعيد وضبط النفس؛ وتغليب لغة الحوار وتسوية النزاع من خلال المفاوضات. كما ندعو الأطراف إلى الالتزام بأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بحماية المدنيين وتسهيل الوصول السريع والأمن للمساعدات الإنسانية لكافة المحتاجين.

نشيد بجهود كل من الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، حيال مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، وكذلك جهود منسق المبادرة السيد عبد الله دشتي. ونعرب في هذا السياق عن الأسف لعدم تجديد المبادرة ونؤكد على ضرورة السعي لتجديدها لما لها من أهمية بالغة في ضمان استقرار الأسعار وتوفير الأمن الغذائي العالمي.

ولعل الأزمة الأوكرانية خير مثال على الحاجة لإصلاح مجلس الأمن لتمكينه من الاضطلاع بمسؤولياته المنصوص عليها في الميثاق على أكمل وجه. وفي هذا السياق، نجدد التأكيد على أهمية المضي قدما في مسألة الإصلاح ليكون المجلس قادرا على مواجهة التحديات المتزايدة التي تواجه عالمنا اليوم في إطار أكثر تمثيلا وشفافية وحيادية ومصداقية.

ختاما، تؤكد دولة الكويت على أن الأمم المتحدة تشكل حجر الزاوية للعمل الدولي المتعدد الأطراف وأن ميثاق الأمم المتحدة وما يحمله من مقاصد ومبادئ نبيلة يبقى أساسا صلبا لتنظيم العلاقات بين الدول. ولا بد لي من التأكيد على أن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة تمثل خط الدفاع الأول للدول صغيرة الحجم. ونحن في دولة الكويت ندرك ذلك جيدا. ف تحرير الكويت في عام 1991 يُعد مثالا يبين ما يمكن أن يتم تحقيقه عندما تتضافر جهود المجتمع الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة ومن خلال قرارات صادرة عن مجلس الأمن تهدف

نحث كل الأطراف على الالتزام بتعهداتها كاملة، وفقا لمبادئ وبنود القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد كان يوما طويلا، ولكن لا يزال هناك عدد من المتكلمين المسجلين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، أعتزم تعليق الجلسة إلى يوم غد الساعة 15/00.

ختاما، تجدد دولة قطر استعدادها لدعم أي جهود أو مساعي تهدف إلى إيقاف الحرب في أوكرانيا، والإشادة بالجهود القيمة التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية للاستجابة العاجلة للاحتياجات الإنسانية الطارئة للمدنيين، بالإضافة إلى جهود مواجهة تداعيات الحرب.

عُلفت الجلسة الساعة 18/35.